



المملكة المغربية



وزارة الشباب و الرياضة
ⵜⴰⴳⴷⴰⵢⵜ ⵜⴰⵎⴳⴷⴰⵢⵜ ⵜⴰⵔⴰⵎⴰⵏⵜ

الإستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب 2030-2015

شبيبة مواطنة مبادرة سعيدة ومتفتحة



الإستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب 2030-2015

شبيبة مواطنة مبادرة سعيدة ومتفتحة

وزارة الشباب والرياضة بتعاون مع اللجنة

المتعددة القطاعات للشباب

2014

الفهرس

VI	تمهيد
VII	الملخص التنفيذي
1	مقدمة
1	إطار الاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب
3	تعريف مفهوم الشباب
4	هدف الاستراتيجية
5	منهجية الإعداد
7	1. إطار السياسات العمومية
8	التربية والتكوين
9	سياسات التشغيل
10	السياسات الصحية ومحاربة الآفات الاجتماعية
11	سياسات الإدماج الاجتماعي
13	الدين
14	القيم، والمواطنة، والتأطير الجمعي والسياسي
14	حقوق الإنسان
15	الحكامة والتواصل
15	2. حدود السياسات الحالية الخاصة بالشباب
18	3. الرؤية المستقبلية والمبادئ الأساسية
18	رؤية 2020
19	المبادئ الأساسية
20	4. المجموعات المستهدفة ذات الأولوية
20	من هم الشباب في وضعية الإقصاء الاقتصادي؟
23	5. المحاور الاستراتيجية والأهداف الخاصة
25	المحور الأول: الرفع من الفرص الاقتصادية المتاحة للشباب ومن قابليتهم للتشغيل
27	المحور 2: تطوير ولوج الشباب إلى الخدمات الأساسية وتحسين جودتها وتقليص الفوارق الجغرافية
29	المحور 3: تشجيع المشاركة الفاعلة للشباب في الحياة الاجتماعية والمدنية وفي صناعة القرار.

30	المحور 4: تعزيز احترام حقوق الإنسان.....
31	المحور 5: تقوية المقتضيات المؤسساتية المتعلقة بالتواصل والإعلام والتقييم والحكامة.....
33	6.آليات التنسيق والتنفيذ.....
33	مسؤوليات التنفيذ.....
33	آليات التنفيذ.....
36	7.خطة العمل الميداني.....
36	التتبع والتقييم.....
38	المخاطر وسبل التخفيف منها.....
41	8.الخطوات المُقبلة.....
42	ملاحق.....
43	الملحق 1: عناصر التشخيص حول الشباب.....
43	التربية.....
44	التكوين والتنمية الذاتية.....
45	الشغل/وريادة الأعمال.....
47	الصحة.....
48	الآفات الاجتماعية.....
49	الدين.....
49	القيم/ المواطنة / السياسة.....
52	حقوق الإنسان.....
53	الحكامة والتواصل.....
54	الملحق 2: توجهات الشباب للمشاركة في سوق العمل.....
55	الملحق 3: الإطار العام لتدابير تنزيل الاستراتيجية الوطنية لإدماج الشباب.....



صاحب الجلالة الملك محمد السادس
نصره الله

"... يجب التعامل مع الشباب كطاقة مفعلة للتنمية، وهو ما يقتضي بلورة استراتيجية شاملة، شأنها وضع حد لتشتت الخدمات القطاعية المقدمة للشباب، وذلك باعتماد سياسة تجمع، بشكل متناغم ومنسجم، مختلف هذه الخدمات..."

(مقتطف من الخطاب السامي الذي وجهه صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الأمة بتاريخ 20 غشت 2012 بمناسبة تخليد الذكرى 59 لثورة الملك والشعب).

تمهيد :

تعتبر سمة التناقض أهم ملمح من ملامح وضعية الشباب، فضلا عن التفاوتات الصارخة على مستوى الموارد الاقتصادية والتكنولوجية والاندماجية والاجتماعية والثقافية التي تختلف حدتها حسب الجهات والتجمعات السكانية والمجموعات السكانية. وبالتالي، بات "الشباب" يشكلون فئة اجتماعية خاصة تواجه العديد من الإكراهات. لذا، من الضروري وضع الصعبات التي تواجه الشباب من حيث اندماجهم الاجتماعي والاقتصادي في صلب استراتيجية عمل جماعية.

ترتبط الآفاق التنموية للمغرب ونجاح التغييرات السياسية والسوسيو اقتصادية بشروط التنشئة الاجتماعية للشباب، من بين أمور أخرى. كما يمكن اعتبار وضع وتنفيذ سياسة عمومية متينة لفائدة الشباب ضرورة ملحة تستدعي من جهة إشراك المجتمع المدني والشباب كرافعة للتغيير وكفاعلين لا مناحة عنهما من أجل توسيع نطاق الحوار، وتقتضي من جهة أخرى تدخلات منسجمة ومتناسقة. ولعل هذه التعبئة ستؤسس لفلسفة جديدة تثنى ولوج الشباب للمواطنة الكاملة والفاعلة وتؤدي إلى إحداث تغيير في العقلية والسلوكيات.

ث أن لهذه التحديات، التي يتوجب على المسؤولين العموميين والخواص، والمآخين، وفعاليات المجتمع المدني رفعها، تداعيات آنية وأخرى مستقبلية، فإن الحاجة لسياسة عمومية ملائمة خاصة بالشباب أضحت إحدى أهم الأولويات التي تقتضي حاليا توافقا واسعا ورؤية على المدى البعيد. فالتوافق هو السبيل الأمثل الذي يستطيع من خلاله صناع القرار العمل ليس فقط من أجل الشباب، بل ومعهم أيضا، وفق اتفاق يساعد على الاستجابة لحاجيات وتطلعات الشباب، والاعتراف بقدراتهم ويعمل كإطار من أجل تطوير سياسة وطنية للشباب. وبالطبع، لا يمكن وضع سياسة خاصة بالشباب وفق مسار صياغة "من فوق"، حيث يستلزم وضع هذه سياسة متينة من هذا القبيل إشراك فاعلين اجتماعيين، وتنظيم مشاورات على نطاق واسع مع الشباب، مع الحفاظ على علاقة وثيقة مع المجتمع المدني.

ومن ثم، قامت وزارة الشباب والرياضة، بشراكة مع المديرية العامة للجماعات المحلية، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبدعم تقني من البنك الدولي، ودعم من مركز مرسيليا للاندماج المتوسطي، بصياغة الاستراتيجية الوطنية المندجة للشباب وتقديمها في هذه الوثيقة التي تقترح رؤية استراتيجية مندجة للشباب تحت قيادة وزارة الشباب والرياضة وبمشاركة فعالة للمنظمات غير الحكومية الشبابية. وبالتالي، ستشكل هذه الوثيقة إطارا لتحطيط وبرمجة جميع الأنشطة القطاعية لفائدة الشباب.

من جهة أخرى، عرضت هذه النسخة من الاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب على نظر حوالي 27.000 شاب خلال الحوار الوطني للشباب المنظم بتاريخ 22 شتنبر 2012، والذي شكل مناسبة للتعريف بالاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب، واستقراء ردود أفعال الشباب والتعرف على اقتراحاتهم بغية تنقيح هذه الاستراتيجية. اللقاء كان مناسبة لتحديد المبادئ التوجيهية لإحداث وعمل المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجماعي. وبالتالي، فإن هذا اليوم المخصص للحوار ساعد، بناء على الاقتراحات التي عبر عنها السبع وعشرون ألف شاب الذين لبوا الدعوة وشاركوا في تنشيط هذه التظاهرة، على وضع اللمسات الأخيرة لهذه الاستراتيجية المستوفية والتشاورية من تسليط الضوء على الانتظارات الملموسة للشباب ذات الصلة بالمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجماعي.

الملخص التنفيذي :

تعتبر الاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب التي وضعتها وزارة الشباب والرياضة ثمرة 3 سنوات من التنسيق المستمر مع عدد من الفاعلين الحكوميين والجهات المانحة والمجتمع المدني والشباب.

وتندرج هذه الاستراتيجية في إطار مخطط عام يروم وضع الشباب في صلب السياسات العمومية وبالخصوص التنزيل الفعلي للمخطوط التوجيهية للدستور الجديد المصادق عليه عام 2011، الذي عزز الإطار التشريعي للشباب في المغرب. وبالفعل، يؤكد الدستور على ضرورة:

- توسيع وتعميم مشاركة الشباب في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية للبلاد؛
- مساعدة الشباب على الاندماج في سوق العمل والحياة الجموعية، وتقديم المساعدة للشباب في وضعية صعبة تحول دون تكيفهم المدرسي أو الاجتماعي أو المهني؛
- تيسير ولوج الشباب للثقافة والعلم والتكنولوجيا والفن والرياضة والأنشطة الترفيهية؛
- وكذا توحى الظروف المواتية لتفتح طاقاتهم الخلاقة وقدراتهم لإبداعية في كل هذه المجالات.

الأهداف :

رغم تعدد الاستراتيجيات القطاعية التي يتوفر عليها المغرب، فلا نكاد نلفي في المغرب إطارا استراتيجيا مشتركا لمختلف سياسات الشباب على المستوى الوطني، خاصة في ظل التحديات التي تواجه جهود القطاع العمومي من حيث التغطية والنجاعة. لذلك، أُريدَ للاستراتيجية الوطنية أن تُشكّل مستقبلا وثيقة مرجعية مُوجّهة للسياسات العمومية وبوصلة تهندي بها تدخلات وجهود باقي الفاعلين في حقل السياسة المندمجة للشباب. وتهدف الاستراتيجية تحديدا إلى:

- ضمان تناسق العمل الحكومي فيما يخص الشباب؛
- تعزيز الاستثمارات النوعية لفائدة الشباب المغربي،
- واستكمال وتعزيز الاستراتيجيات والمخططات القطاعية القائمة.

رؤية مشتركة :

تقترح الاستراتيجية الوطنية رؤية شمولية يمكن من خلالها للشباب المغربي أن يفجر طاقاته الخلاقة كفاعل أساسي ومتفاعل مع دينامية البناء والتنمية التي تشهدها بلدنا. وعليه، تهدف الاستراتيجية إلى ضمان " توفر الشباب المغربي برمته، إناثا وذكورا، على القدرات والفرص التي تؤهلهم للانتقال إلى مرحلة البلوغ من خلال تربية ذات جودة عالية، والولوج إلى عمل لائق، وإلى خدمات صحية ملائمة وإلى المشاركة الفاعلة في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية."

وفي إطار هذه الرؤية، تركز الاستراتيجية على الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للمجموعات الشبابية المحرومة، حيث أن المقص في إمكانية الولوج إلى العمالة، والعمل غير النظامي، بالإضافة إلى ظروف العمل المهشة، وضعف المشاركة في : الاجتماعية والمجتمع المدني، علاوة على الفقر وغيرها من العوامل، تؤثر بشكل أكبر على الشباب ذوي المستويات التعليمية المتدنية وشباب المناطق القروية، علاوة على الشابات. وعليه، فقد ترمي الاستراتيجية إلى تقليص هذه الفوارق حتى يتسنى لجميع الشباب المغربي الاستفادة من نفس الفرص.

مبادئ التدخل :

لا يمكن تحقيق أهداف الإدماج الاقتصادي والاجتماعي من خلال برامج معزولة أو التركيز على قطاع واحد. لذلك، تقترح الاستراتيجية الوطنية وضع إطار مؤسسي وسياسي وتشريعي بالإضافة إلى حزمة من الآليات والتدخلات داخل مختلف القطاعات والوزارات. ومن جهة أخرى، تحدد الاستراتيجية الوطنية، بغية اكتساب الرؤية المشتركة، خمسة محاور استراتيجية منبثقة عن حاجيات الشباب ودراسة الفجوات المؤسساتية للاستجابة لهذه الاحتياجات. وتتمثل هذه المحاور في:

1. الرفع من الفرص الاقتصادية المتاحة للشباب والنهوض بقابلية تشغيلهم؛
2. الولوج إلى الخدمات الأساسية المقدمة للشباب وتحسين جودتها، والتقليص من الفوارق الجغرافية؛
3. تعزيز المشاركة الفعالة للشباب في الحياة الاجتماعية والمجتمع المدني وفي اتخاذ القرار؛
4. النهوض باحترام حقوق الإنسان؛
5. تقوية الأجهزة المؤسساتية للتواصل والإعلام والتقييم والحكامة.

تستهدف المحاور الأربعة الأولى فئة الشباب بشكل مباشر من خلال تحسين مختلف أنواع الخدمات في القطاعين العمومي والخاص وكذا طبيعة التدخلات الأكثر ملاءمة لاحتياجاتهم. وفي المقابل، يعتبر المحور الخامس متقاطعا حيث يشجع على وضع إطار مؤسسي أكثر ملاءمة يرمي إلى تحسين الإعلام والتواصل والتقييم وحكامة السياسات والبرامج حتى يكون لها تأثير أفضل على الشباب. وستشكل هذه المحاور مجتمعة خارطة الطريق لمعمل الحكومي في المجال السياسي لفائدة الشباب. وبالفعل، تقدم الاستراتيجية لكل محور استراتيجي، مجموعة من التدابير ذات الأولوية علاوة على تدابير تكميلية في أفق 2020.

آليات التنفيذ :

سيتم تنفيذ هذه المحاور بشكل سلس بفضل برنامج العمل 2015-2030 الذي سيقترح تفاصيل التنفيذ من حيث الإجراءات ذات الأولوية، ومؤشرات النتائج، والمسؤوليات فضلا عن إطار الميزانية.

وتستدعي نجاعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشباب إحداث هيئة حكومية رفيعة المستوى يعهد إليها بالتنسيق بين الوزاري للاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب. وفي هذا الصدد، يقترح إحداث وزارة منتدبة لدى رئيس الحكومة مكلفة بالشباب.

وتعرض الاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب أجندة طموحة يستدعي نجاحها التعاون الفعال والمستمر بين جميع الفاعلين المعنيين، والشباب والسلطات العمومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمناخين.

إطار الاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب :

1. يمثل الشباب المتراوحة أعمارهم بين 15 و 29 سنة حوالي 30% من مجموع الساكنة، ويشكلون كتلة سكانية إجمالية تفوق 8,4 مليون شاب وشابة، و44% من الساكنة في سن العمل (الأشخاص المتراوحة أعمارهم بين 15 و 64 سنة).
2. تشكل هذه الوضعية الديمغرافية فرصة وتحديا في ذات الآن. يمثل الشباب ميزة هامة على اعتبار مشاركون بشكل فعال في المسار الاقتصادي بفضل إسهامهم في الإبداع والإنتاج والاستهلاك. أضف إلى ذلك أن ارتفاع الساكنة النشيطة مقارنة مع فئة الأطفال والمسنين تجعل البنية الديمغرافية الحالية أكثر تشبيها وتتيح بذلك إمكانية خفض نسبة الإعالة، ومن ثم تخفيف الأعباء التي تثقل كاهل الدولة. وفي المقابل، إذا لم تكن هذه الفئة العمرية الشابة تتمتع بفرص كافية لإدماجها الاقتصادي والاجتماعي، فإن هذا المخزون الديمغرافي الهائل يمكن أن يهدر وتعقبه نتائج سلبية من حيث الدينامية الاقتصادية والإدماج الاجتماعي.
3. تم إقصاء معظم الشباب المغربي من دينامية التنمية الاقتصادية التي سجلها المغرب خلال عام 2000 وما بعد. يعتبر عدد كبير من الشباب عاطلا عن العمل وفئة أكبر منهم لازالت غير نشيطة تعيش حالة إحباط بسبب ضآلة آفاق إيجاد منصب شغل. وحتى من استطاع منهم الظفر بفرصة عمل يلقي نفسه ضمن غالبية عظمي من الطبقة النشيطة التي تشتغل في القطاع غير النظامي بضمانات استقرار مهني وامتيازات اجتماعية واهنة. نفس الضعف يسجل في حقل الخراط الشباب في أنشطة المجتمع المدني ويعزفون بمعدلا ، كبيرة عن أنشطة جمعيات المجتمع المدني والشؤون المجتمعية. وتبعاً لذلك، على المجتمع المغربي تيسير الإدماج الفعلي والهام للشباب في الحياة الاقتصادية والمدنية لتسهيل انتقاله إلى سن الرشد.
4. أظهر الربيع العربي عمق الشعور بالإقصاء لدى الشباب. فضلا عن المطالب التي صاغها الشباب حول الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، وتحسين الحكامة والشفافية، عبر الشباب المغربي أيضا عن رغبته في تحقيق ذاته من خلال تحقيق تطلعاته وإشراكه في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والعامية. وبالفعل، كان الجمود الذي ميز التعاطي مع الشباب بعدم أخذهم بعين الاعتبار عند رسم السياسات ية مدعاة لعدد منهم للنضال حاليا من أجل سياسة تأخذ تعبيرهم عن حاجاتهم في الحسبان وللفت الانتباه للقضايا التي تمهم.

5. في هذا السياق، تم إطلاق عدد من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ففي سنة 2011 خصوصا، اعتمد المغرب دستورا جديدا حمل مجموعة من الخطوط التوجيهية الجديدة تصب في سياق المسارات الديمقراطية، وحقوق الإنسان والجهوية. كما كرس الدستور الجديد، من بين أمور أخرى، مبدأ المساواة أمام القانون وسطر الشروط الفعلية لممارسة الحريات، والمساواة والمشاركة، علاوة على أنه أوصى بإحداث هيئات للتشاور من أجل إشراك مختلف الفاعلين الاجتماعيين في صياغة وتنفيذ وتقييم السياسات العمومية ونص على التمتع بكامل الحقوق، بما في ذلك الحق في المساواة بين الرجل والمرأة. وفي هذا السياق، أكد الفصل 33 من الدستور على ضرورة "توسيع وتعميم مشاركة الشباب في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية للبلاد، ومساعدة الشباب على الاندماج في الحياة النشيطة والجموعية، وتقديم المساعدة لأولئك الذين تعترضهم صعوبة في التكيف المدرسي أو الاجتماعي أو المهني مع تيسير ولوج الشباب للثقافة والعلم والتكنولوجيا، والفن والرياضة والأنشطة الترفيهية، مع توفير الظروف المواتية لتفتح طاقاتهم الخلاقة والإبداعية في كل هذه المجالات". كما عزز الدستور الإطار لقانوني الذي يكفل مشاركة الشباب في الحياة العامة بإحداث مجلس استشاري للشباب والعمل الجموعي، والذي تتحدد مهامه كما أوردها صاحب الجلالة الملك محمد السادس في خطابه في "المساهمة في وضع المحاور الاستراتيجية، وبمشاركة هؤلاء الشباب، لاعتماد سياسة تأخذ بعين الاعتبار تجسيد المواطنة الكاملة للشباب"¹.

6. وضع التصريح الحكومي لشهر يناير 2012 الشباب في صلب انشغالاته. أشار التصريح الحكومي إلى المشاكل التي يعيشها الشباب وضرورة تبني استراتيجية متقاطعة تفوق الاعتبارات القطاعية وترسخ مقاربة شمولية لتنسيق ودعم جهود جميع الأطراف المتدخلة في القضايا التي تم الشباب وفق مقاربة تشاركية تشرك جميع الفاعلين السياسيين والجمعويين العاملين في مجال الشباب. فضلا عن ذلك، أوصى التصريح بعدد من الأنشطة من أجل إدماج اقتصادي أفضل للشباب، وبتأسيس مجالس للشباب على مختلف المستويات، وبتشجيع الشباب على الانخراط في الحياة السياسية والعمل الجموعي وبولوج أفضل للشباب إلى خدمات القرب.

7. سلط خطاب صاحب الجلالة بتاريخ 20 غشت 2012 الضوء على مشروعية تطلعات الشباب في تحقيق اندماج أفضل على الصعيدين الاجتماعي والمهني، خاصة عبر ولوج تفضيلي للشغل من خلال توفير الظروف المثلى التي تساعده على تحقيق الذات والرفاه وتحمل المسؤوليات. وأكد جلالاته ضرورة القيام بإصلاحات للنهوض بالقطاع التربوي، وخلق الظروف الملائمة للولوج إلى السكن والصحة، ومختلف هياكل القرب، والمرافق الرياضية، والفضاءات الترفيهية، ومراكز الإدماج، والفضاءات المخصصة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، مشيرا في نفس الوقت إلى ضرورة تعميم هذه الفضاءات لتشمل جميع جهات المملكة، مع تشجيع الإبداع الثقافي والفني إلى جانب الاهتمام بالانخراط في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وتدرج الاستراتيجية الوطنية للشباب في هذا السياق العام بغية الاستجابة بشكل أفضل لتطلعات وانتظارات الشباب حاليا وفي المستقبل.

¹ صاحب الجلالة الملك محمد السادس، خطاب موجه إلى الأمة بمناسبة الذكرى 59 لثورة الملك والشعب، 20 غشت 2012.

تعريف مفهوم الشباب :

8. يحيل مفهوم الشباب على المرحلة العمرية التي تتوسط مرحلة الطفولة وسن الرشد. تعتبر مرحلة الشباب مرحلة مفصلية في حياة الفرد، ولا ينصرف فهمها إلى النضج البيولوجي والنفسي فحسب، بل يتعداه إلى زات اندماج الفرد في المجتمع. فخلال هذه المرحلة، يكون الشباب مطالبين بتطوير مهاراتهم وقدراتهم ليضطلعوا بأدوارهم الاجتماعية في مختلف مناحي النشاط الإنساني. وعموماً، يمتد هذا المسار الاندماجي حتى يصل الشباب إلى درجة كافية من الاعتماد على النفس والمسؤولية الاجتماعية والاستقلالية.

9. تختلف الفئة العمرية للشباب باختلاف السياق الاجتماعي. فالعديد من التعريفات الأمية، خاصة تعريف المنظمات التابعة للأمم المتحدة، تعتبر أن الفئة العمرية للشباب هي تلك التي يتراوح عمرها بين 15 و24 سنة. ويستعمل هذا التعريف كتعريف مرجعي للشباب على الصعيد الدولي. وتتوكل المندوبية السامية للإحصاء على هذا التعريف في إصدار حديث لها بعنوان "الشباب في أرقام"2، حيث أوضحت المندوبية أن الانتقال إلى سن الرشد لا يكتمل بتاتا قبل سن 24 ربيعاً. وعلى الصعيد الوطني، 87,5% من الشباب لا زالوا عازين، و81% منهم لا زالوا يعيشون مع آبائهم، وتبلغ نسبة غير النشيطين منهم 65% (تُعرف المندوبية مامية للتخطيط الأشخاص غير النشطاء أهم أشخاص لا يشتغلون وليسوا عاطلين عن العمل، بما في ذلك الشباب التلاميذ والطلبة).

10. تتبنى العديد من الدول الأخرى تعريفاً موسعاً للشباب النشيط يمتد ليشمل الفئة العمرية التي يتراوح سنها بين 15 و29 عاماً. سبق لوزارة الشباب والرياضة أن وظفت هذا التعريف منذ الاستشارة الوطنية الأولى لسنة 2001 وتبنته في تقريرها الأخير حول "النهوض بفرص ومشاركة الشباب" المنجز في الفترة 2009-2010. ومن جهة أخرى، يتقاسم الشباب أنفسهم هذه الرؤية3 على اعتبار أن تمديد سن الانتقال إلى مرحلة الرشد لاعتبارات ترتبط بغياب بعض الفرص يعتبر صيغة توفيقية بين التعريف المعياري (ما بين 15 و24 سنة) ومتطلبات بعض ممثلي الشباب الذين التمسوا رفع سقف الحد الأقصى للسنة إلى 35 سنة أو ما فوق. غير أن هناك نوعاً من التباين بين مختلف فئات الشباب الذين يشملهم هذا التعريف. فإذا كان إطار الاستراتيجية يأخذ بالتعريف الذي تتراوح فيه أعمار الشباب بين 15 و29 سنة، فإن بعض الفئات تعتمد سناً أقصى يتجاوز عتبة 29 سنة خاصة في أوساط الفئات المحرومة لتشملهم بالرغم من ذلك الاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب، حتى يتسنى لهم الاستفادة من السياسات المندمجة ويتم إدماجهم الاجتماعي والاقتصادي4.

² المملكة المغربية، المندوبية السامية للتخطيط، الشباب في أرقام، غشت 2012.

³ الاستشارات الوطنية: الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية / مشروع سند، مارس 2012

⁴ البحث حول الأسر والشباب، 2010-2009.

هدف الاستراتيجية :

11. تهدف الاستراتيجية الوطنية بشكل عام إلى ضمان استثمارات نوعية في الشباب المغربي. على غرار الاستثمارات في مجال الطفولة، تعتبر الاستثمارات في فئة الشباب أساس التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأي بلد. وبالمقابل، فإن كلفة إهمال الرأسمال البشري لن يدفعها الشباب لوحدهم، بل سيؤديها المجتمع برمته. ومن جهة أخرى، يمكن لغياب الاهتمام والاستثمار العمومي في فئة الشباب أن تكون له تداعيات منها ضعف الأداء المدرسي، والبطالة والعمالة الناقصة، وارتفاع بعض الآفات الاجتماعية كالإدمان والانحراف. كما أن التداعيات الاقتصادية المحتملة التي قد تنجم عن إهدار الرأسمال البشري والتي تؤدي إلى تكاليف مباشرة لارتفاع النفقات العمومية وتكاليف مترتبة عن فقدان الإنتاجية، قد تكون بالغة الأهمية، ومن ثم وجب تفاديها.

12. في هذا السياق، تهدف الاستراتيجية الوطنية إلى توفير الخطوط العريضة والتوجهات الاستراتيجية لمجموع الفاعلين العموميين والخواص في مجال النهوض بالشباب في المغرب. فهي بهذا المعنى تشكل ميثاقا اجتماعيا جديدا في مجال التدخل في قطاع الشباب بغية تفادي إقصائهم وتيسير مشاركتهم التامة والكاملة في جميع المناحي المجتمعية. لذلك، تمت صياغة الاستراتيجية على شكل وثيقة توافقية عامة ذات أفق على المدى الطويل يجاوز جدواها مدة الانتداب الحكومي. وفي هذا الإطار، تهدف الاستراتيجية إلى:

- أ) تدعيم مسار التفكير، والمشاورة والتحليل بإشراك كل الفاعلين العموميين والخواص، وفي طليعتهم الشباب؛
- ب) اقتراح رؤية عامة للمجتمع علاقة بالشباب؛
- ت) تحديد المحاور الاستراتيجية للتدخل المتقاطع وتحديد الأهداف الواقعية والتدابير الملموسة للارتقاء بوضعية الشباب على المدى القريب، والمتوسط والبعيد؛
- ث) توجيه العمل الحكومي بشكل يوائم الرؤية والمحاور الاستراتيجية وتحديد أدوار ومسؤوليات مختلف المتدخلين، مع اقتراح أهداف محددة وآليات مؤسسية من أجل تنفيذ السياسات والبرامج لفائدة الشباب.

13. تهدف الاستراتيجية الوطنية على نحو خاص إلى ضمان تناسق العمل الحكومي الذي يستهدف الشباب. تدخل كل سياسة شبابية ضمن حقول اختصاصات أكثر من جهة وزارية وتشمل التربية والشغل والصحة والسكن والثقافة، إلخ. غير أن العمل الحكومي الخاص بالشباب بالمغرب يظل مجزئا، مع ما يتمخض عن ذلك من نتائج لا ترقى إلى مستوى الانتظارات من حيث تغطية وجودة الخدمات المقدمة للشباب. والحال أنه صار من اللازم تطوير سياسة شبابية قادرة على إدماج وتوجيه مجهودات مختلف الفاعلين في أفق تحقيق تعاون أمثل بين مصالح الدولة من جهة وبين مختلف المتدخلين العموميين والخواص والجمعويين من جهة أخرى. فالاستراتيجية الوطنية للشباب ليست استراتيجية قطاعية تابعة لوزارة الشباب والرياضة، بقدر ما هي استراتيجية مندمجة للحكومة المغربية ككل.

14. وبالتالي، تسعى الاستراتيجية الوطنية إلى تميم وتقوية الاستراتيجيات والمخططات القطاعية. الاستراتيجية الوطنية للشباب ليست مجرد وثيقة تلخيصية لسياسات وبرامج قائمة، بقدر ما تعتبر ورقة تركز أساساً على الطابع المتقاطع الذي ترجم إلى محاور استراتيجية تستدعي إجابات بين قطاعية مبنية على التشاور بغية ضمان مواءمة العرض العمومي لانتظارات واحتياجات الشباب. ومن هذا المنظور، تروم الاستراتيجية الوطنية للشباب إدماج التجارب الفضلى بالمغرب وبلدان أخرى بغية خلق شراكات جديدة بين مختلف الفاعلين العموميين والخواص والمجتمع المدني.

منهجية الإعداد :

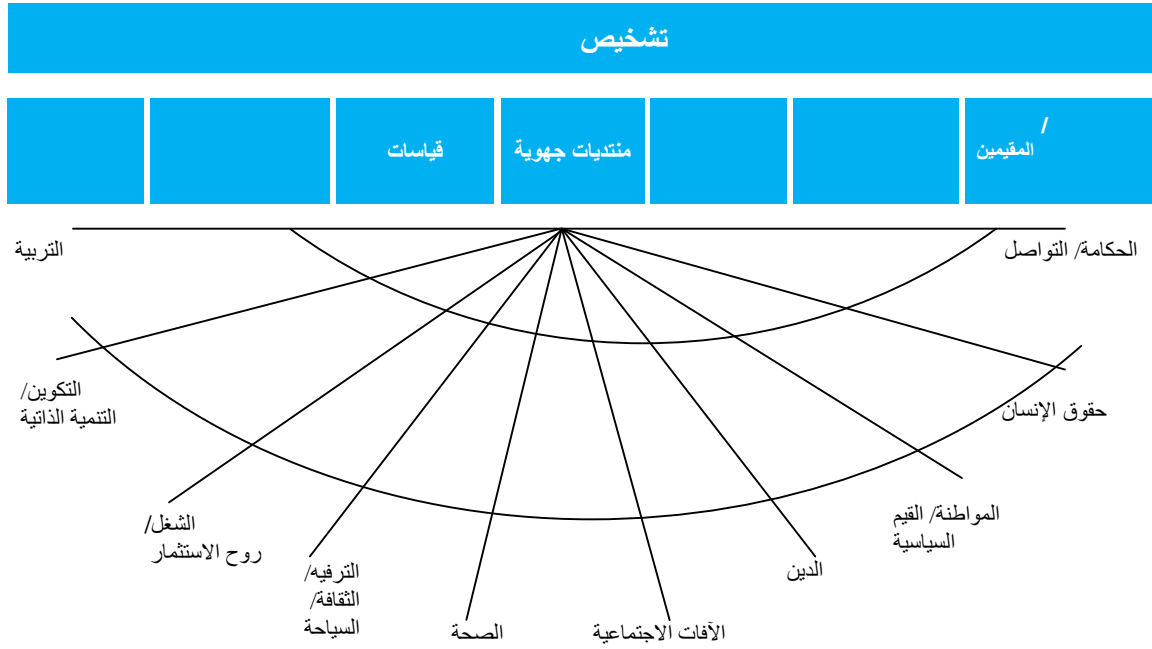
15. تعتبر الاستراتيجية الوطنية ثمرة 3 سنوات من التعاون المستمر. في نوفمبر 2009، تم تشكيل لجنة موسعة (32 مؤسسة) عهد إليها بوضع الاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب وفق مقاربة تشاركية. فبعد إطلاقها من طرف وزارة الشباب والرياضة بشراكة مع المديرية العامة للجماعات المحلية، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وصندوق الأمم المتحدة للسكان (FNUAP)، سعت الاستراتيجية إلى بلورة رؤية استراتيجية مندمجة للشباب بقيادة وزارة الشباب والرياضة وبمشاركة فاعلة من المنظمات غير الحكومية الشبابية. وقد استفادت الاستراتيجية الوطنية مؤخراً من الدعم التقني لكل من البنك الدولي ومركز مرسيلا للاندماج المتوسطي.

16. أجرت وزارة الشباب والرياضة العديد من المشاورات مع الشباب المغربي في كل أنحاء المملكة. تميزت المرحلة الأولى للمشاورات (2009-2010) بتنظيم سلسلة من الحوارات مع مختلف الأطراف المعنية (وزارات، أحزاب سياسية، إلخ.) للاطلاع على طبيعة العروض المقدمة للشباب والبحث عن الطاقات الممكنة. وقد تم تنظيم 16 ملتقى جهويًا جمعوا 4.500 شاب وشابة لاستعراض ومناقشة احتياجات الشباب، توجت بعقد المناظرة الأولى حول الشباب في شهر ماي 2011 والتي تميزت بمشاركة أزيد من 700 شاب وشابة. في مرحلة ثانية، وبعد الأحداث التي جاءت في أعقاب الربيع العربي، والتغيير الحكومي وصدور الدستور الجديد، عُقدت مشاورات وطنية جديدة في إطار الحوار الوطني للشباب المنظم بتاريخ 22 شتنبر 2012، والذي شهد مشاركة وازنة لأزيد من 27.000 شاب وشابة من مختلف جهات المملكة.

17. حثت قضايا الشباب بالمغرب عدداً من المؤسسات الوطنية والدولية إلى بذل جهود حديثاً من أجل سياسة موجهة نحو البحث عن معطيات وجمعها بشأن مشاكل التربية، والانتقال إلى سوق العمل، والصحة والسلوكيات الخطرة، علاوة على قضايا المواطنة والمشاركة الفعالة. وقد تم إحداث لجنة بين وزارية في أكتوبر 2012 بغية تحديد آليات ذات الصلة بموضوع الشباب من جهة، ومناقشة المحاور الاستراتيجية علاوة على وضع خطة عمل في أفق 2020. ومكنت الاجتماعات الثنائية بين مختلف الأطراف المعنية واللجنة الاستشارية للشباب، ووكالات الأمم المتحدة علاوة على الاستشارات الوطنية وتلك التي نظمت على الصعيد الدولي مع الشباب المغاربة المقيمين بالخارج

من

تحديد عشر مجالات حول موضوع الشباب، كما تم عرضه في الجدول أدناه⁵ (راجع الملحق 1 من أجل مزيد من التفاصيل).



18. ولعل النسخة النهائية للاستراتيجية التي ستعرض على الحكومة للمصادقة ستكون حصيلة مسار من المشاورات والاستشارات مع مختلف الفاعلين العموميين والخواص وفعاليات المجتمع المدني. ت المجالات، التي تم اختيارها في إطار موضوع الشباب، في صلب السياسات العمومية خلال العُشرينات الأخيرة. وسيسلط التحليل الموالي حول إطار السياسات العمومية، الضوء على الاستراتيجيات والبرامج المنجزة بشكل موضوعاتي في مجال الشباب، وكما سيشير إلى حدود السياسات لية لفائدة الشباب، كما سيعرض سبل الارتقاء بها في إطار الاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب. وضمنا لعملية صنع القرار تتسم بالشفافية والشرعية، سيتم إجراء مشاورات على الإنترنت لمدة أسبوعين. ف إشراك فعاليات المجتمع المدني في المسودة النهائية، كما ستعقد ورشة عمل للمصادقة على الوثيقة النهائية للاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب.

⁵ عناصر التشخيص - الملحق 1.

1. إطار السياسات العمومية⁶

19. طرحت مسألة السياسات المخصصة للشباب، وخاصة قضايا عمالة الشباب، للنقاش بالمغرب منذ ثمانينيات القرن الماضي. في تلك الفترة، تم اعتماد تحليلين للوضع، أحدهما ينصرف إلى البنية الديمغرافية للشباب ورغبتهم المعبر عنها في العمل في القطاع العمومي، والثاني يحيل على عدم فعالية منظومة التربية والتكوين. تمت الاستعاضة عن غياب سياسات عمومية في تلك الفترة بإحداث المجلس الوطني للشباب والمستقبل عام 1990، الذي أوكلت له مهمة إعداد الدراسات والتقارير حول وضعية الشباب من أجل تنوير القرارات العمومية. الرغم من الإصلاحات التي باشرتها مختلف الحكومات المتعاقبة، فقد استفحلت إشكالية الشباب خلال العقد الأخير. ففي عام 2000، وضع صاحب الجلالة الملك محمد السادس الشباب في صلب كل استراتيجية تنمية مندمجة. وتنفيذا للتوجيهات الملكية، جعلت الحكومات نة الشباب ضمن أولوياتها الرئيسية من خلال تبنيها لسياسات قائمة على مبادئ تكافؤ الفرص، وشمول التربية، والاستقلالية والمواطنة، والتأهيل التربوي والفكري والمهني بغية ضمان ولوج الشباب إلى سوق العمل، وحمايتهم من السلوكيات المهمشة المخوفة بالمخاطر.

20. مؤخرا، وضع البرنامج الحكومي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (2008-2012) تحسين النتائج الاجتماعية والرفع من مؤشرات التنمية والتنافسية ضمن أولوياته. في هذا السياق، كانت التربية والصحة والولوج للخدمات كالسكن ووضع آليات مستهدفة للشبكات الاجتماعية ضمن الأولويات السياسية. ويدخل ضمن أهداف هذه السياسة تنفيذ إصلاحات بين-قطاعية من أجل نتائج أفضل في جميع القطاعات: (أ) تحسين الحكامة؛ (ب) إصلاح الإدارة العمومية؛ (ج) والجهوية وعدم التمركز من أجل عرض أفضل للخدمات الأساسية.

21. إن مصالح وقضايا الشباب كانت في قلب الدستور الجديد المعتمد في 2011. بالفعل، فقد نص الدستور على ضرورة توسيع وتعميم مشاركة الشباب في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية للبلاد، ومساعدة الشباب على الاندماج في الحياة النشيطة والجموعية وتقديم المساعدة لأولئك الذين تعترضهم صعوبة في التكيف المدرسي أو الاجتماعي أو المهني، وكذا تيسير ولوج الشباب للثقافة والعلم والتكنولوجيا والفن والرياضة والأنشطة الترفيهية، مع توفير الظروف المواتية لتفتح طاقاتهم الخلاقة والإبداع في نل المجالات". ضوء هذه التوجهات، تم بالمغرب نصح العديد من السياسات القطاعية للاستجابة لاحتياجات الشباب في ميدان التربية والتعليم والتكوين والعمل والصحة والإدماج الاجتماعي والتأطير السياسي، إلخ.

⁶ يستعرض هذا القسم أهم السياسات القطاعية المتبعة لفائدة الشباب. لكن الأمر لا يتعلق بتحليل اقتصادي لهذه السياسات بسبب غياب معطيات إحصائية حول كلفتها وكذا أثرها على الشباب المستفيدين.

التربية والتكوين :

22. عرفت سياسات التربية مسار إصلاح مضطرد منذ نهاية تسعينيات القرن الماضي. بعد تبني ميثاق التربية والتكوين عام 1999، الذي اعتبر حاملا لإصلاح جوهري للمنظومة التربوية، جاءت حصيلة إنجازات توصيات الميثاق الوطني للتربية والتكوين متباينة سنة 2007. وفي عام 2008 نشر المجلس الأعلى للتعليم تقريره الوطني حول وضعية المدرسة و آفاقها⁷. ومنذ تلك الحين، وضعت وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي مخططا استعجاليا طموحا للفترة 2009-2012. ويعتبر المخطط استعجالي إطارا مرجعيا متضمنا لمجالات تدخل محددة ذات أولوية بالنسبة للتقرير حول وضعية المدرسة، ويشكل بلورة إجرائية لمراميه. وانطلاقا من الأولويات التي رسمها المجلس الأعلى للتعليم، يقترح المخطط خطة عمل تتوخى تحقيق أربعة أهداف محورية: (1) التحقيق الفعلي لإلزامية التعليم إلى غاية 15 سنة؛ (2) تشجيع وتحفيز المبادرة والتألق والامتياز في الثانوية التأهيلية والجامعة؛ (3) العمل على معالجة الإشكاليات المتقاطعة للمنظومة التربوية ووضع حكاماة قائمة على المساءلة، وتحديث مناهج التلقين، وملاءمة التكوين لاحتياجات سوق العمل/التشغيل، إلخ. (4) توفير الإمكانيات اللازمة للنجاح من خلال تدبير أمثل للموارد وضمان ديمومتها، والتواصل حول البرامج، وتعبئة وإشراك كل الفاعلين، خاصة المنظمات غير الحكومية.

23. خلال العشرية الأخيرة، قدمت وزارة الشغل والتكوين المهني عددا من سياسات التكوين المهني التي تهدف إلى ملاءمة عروض التكوين مع متطلبات سوق الشغل. سعت الوزارة من خلال إعداد الاستراتيجية الوطنية لتنمية التكوين المهني في أفق 2020 إلى الارتقاء بالمنظومة الحالية للتكوين لجعلها أكثر مرونة وتفاعلا ومرسحة بشكل كافي في الوسط المهني بغية الاستجابة لطلب المقاولات على الكفاءات ومواكبة التطور السوسيو اقتصادي لبلدنا. وللخروج برؤية واضحة حول الوضعية السائدة بالقطاع، واستعراض ما تحقق ورصد الإكراهات التي تحول دون تحقيق الأهداف، أطلقت في شهر يونيو 2011 دراسة⁸، بتأطير مشترك بين قطاع التكوين المهني لمجلس الأعلى للتربية، ووزارة التعليم العالي والتكوين والبحث العلمي والكونفدرالية العامة لمقاولات المغرب. وستشكل هذه الدراسة إطارا مشتركا للعمل والتفكير يشارك فيها مختلف الفاعلين والشركاء الوطنيين والدوليين. وحسب الدراسة، تعاني منظومة التكوين المهني أساسا من عدم ملاءمة التكوين لسوق الشغل، ونقص في الموارد المالية، وقصور في التجربة المهنية لهيئة المكونين، بالإضافة إلى ضعف اللجوء إلى التكوين المستمر. لذلك، تروم الاستراتيجية المستقبلية في أفق 2020 تدارك هذه النقائص حتى يصبح قطاع التكوين المهني قادرا على توفير عروض التأهيل اللازمة إلى ر قدر من الشباب من أجل مساعدتهم على الاندماج في سوق الشغل ليضمنوا سبل "العيش الكريم" ويكونوا رافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

⁷ وزارة التربية الوطنية، والتعليم العالي، وتكوين الأطر والبحث العلمي - تقرير البرنامج الاستعجالي 2008-2009.

⁸ دراسة إعداد الاستراتيجية المندمجة لتنمية التكوين المهني في أفق 2020، تحت إشراف قطاع التكوين المهني، المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي والكونفدرالية العامة لمقاولات المغرب.

سياسات التشغيل :

24. وضعت المبادرة الحكومية لخلق فرص الشغل (2005-2011) أرضية لتشجيع خلق مناصب الشغل عبر تقديم خدمات الوساطة وبرامج الولوج لسوق الشغل (PAMTs). هذه المبادرات أساسا إعانات التشغيل (إدماج)، والتكوين وتغيير المسار المهني (تأهيل) التي تستهدف الاحتياجات الخاصة من أجل التجنيد من خلال تغيير المسار المهني لحاملي الشهادات الذين يتعذر عليهم ولوج سوق الشغل، وتنمية المقاولات متناهية الصغر (مقاولتي). ويمكن اعتبار هذه البرامج التي تسهر على تنفيذها الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات (ANAPEC) منذ عام 2001 تعزيزا وتقوية للبرامج التي سبق اعتمادها منذ نهاية ثمانينات القرن الماضي. إلا أن التقرير لأخيرين الصادرين عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبنك الدولي خلصا إلى المحدودية البالغة لأثر البرامج الحكومية الخاصة بدعم الشباب في البحث عن عمل أو التعيين. فعلى سبيل المثال، عدد كبير من الشباب لا يكاد يعرف بوجود الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، و فقط 8% من الشباب المستجوب أكدوا علمهم بوجود الوكالة وباللجوء إلى خدماتها⁹. لذا، تم تبني ثلاثة برامج جديدة لإنعاش الشغل ودعم البرامج القائمة. ويتعلق الأمر ببرنامج "مبادرة" للتشغيل في الجمعيات التي تشتغل وفق مقاربة القرب في الميدانين الاجتماعي والتربوي خصوصا؛ وبرنامج "تأطير" لإعادة تأهيل الشباب الذي يعاني من بطالة طويلة الأمد والذي يهدف إلى منح الشباب مساعدة مالية شهرية خلال سنة واحدة على الأقصى من التدريب ويشمل 50.000 متدرب سنويا. وأخيرا، يرمي برنامج "استيعاب" ذو طابع مؤقت إلى النهوض بإدماج الاقتصاد غير النظامي في الاقتصاد الوطني لدعم استقرار الشغل وتحسين ظروف العمل.

25. تتجه سياسات الشغل نحو مقاربة جديدة مرتبطة بتنمية وتنافسية القطاع الخاص تهدف إلى تقويم الاختلالات التي طبعت تنفيذ الإصلاحات الجزئية وغير المنسجمة. بتبنيها رسميا في فبراير 2009 للميثاق الوطني للإقلاع الصناعي 2009/2015، أسست الحكومة لتعاقد بين القطاعين العام والخاص ينص لمى التزامات خاصة بتقيد كلا الطرفين خلال الفترة الممتدة بين 2009 و2015، مع إشراك الوزارات (وزارات العدل والحريات والداخلية والمالية والفلاحة والصيد البحري، والتربية، والشغل والتجارة والصناعة والتجارة الخارجية والشؤون العامة والحكامة) وممثلي هيئات القطاع الخاص، من قبيل الكونفدرالية العامة لمقاولات المغرب ومهنيي القطاع البنكي، إلخ. وقد تضمن الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي التنصيص على الحاجة إلى يد عاملة مؤهلة في القطاعات ذات القدرة التنموية الأكثر تنافسية كترحيل الخدمات وصناعة السيارات والنسيج والصناعات الغذائية وصناعة الطائرات والإلكترونيات. في حين تحتاج قطاعات أخرى متخصصة إلى يد عاملة أكثر مهارة في صناعات من قبيل الفلاحة، والتوزيع، والسياحة، والصيد، وخدمات نقل البضائع، والحرف. وجميع هذه المؤهلات المهنية ضرورية بدورها من أجل ترشيد إعداد وتنفيذ برامج التكوين المهني.

26. أما بخصوص أدوات الملاحظة والوساطة، فستقوم الحكومة بشكل تدريجي بإحداث المرصد الوطني للتشغيل، ووضع نظام آلي وطني يسمح بتحليل دقيق لسوق الشغل وتحسين نظام الوساطة وتعزيز دور الوساطة في الربط بين متطلبات سوق الشغل وبرامج التكوين.

27. بات دعم المقاولات الصغرى أولوية وطنية. وبالفعل، تم إطلاق استراتيجية وطنية جديدة للنهوض بالمقاولات متناهية الصغر (2013-2017). وتهدف هذه الاستراتيجية التي تتولى الوزارة الشؤون العامة والحكامة مهام التنسيق لإعدادها بدعم من الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) إلى دعم نسيج المقاولات متناهية الصغر، على الأقل تلك المرخص لها والمسجلة في جدول الضريبة المهنية والخاضعة لنظامها. كما تطمح هذه الاستراتيجية في جلب الوحدات التي تشتغل في القطاع غير النظامي نحو نظام الاقتصاد المهيكل. وتتمحور هذه الاستراتيجية حول أربعة محاور أساسية وهي: (1) النظام الضريبي؛ (2) التمويل؛ (3) المواكبة؛ (4) التغطية الاجتماعية. وفي هذا الإطار، تسعى الاستراتيجية كذلك إلى إدماج أكبر للشباب حاملي الشهادات وغير الحاصلين على مؤهل علمي، بما فيهم الشباب. ومن جهة أخرى، ثمة إقرار بأهمية التشغيل الذاتي على المستوى القطاعي. وقد أكدت الحكومة تمسكها بدعم إنعاش التشغيل الذاتي من خلال مواكبة المقاولات الجديدة وتسهيل ولوجها للصفقات وطلبات العروض العمومية.

السياسات الصحية ومحاربة الآفات الاجتماعية :

28. بذلت وزارة الصحة جهودا قيمة لفائدة الشباب، ترجمت إلى عدد من البرامج الوطنية الكبرى: البرنامج الوطني للصحة المدرسية والجامعية، وأنشطة النهوض بصحة الشباب، والبرنامج الوطني لتنظيم الأسرة، والبرنامج الوطني للوقاية من الأمراض المنقولة جنسيا وداء فقدان المناعة المكتسبة، والبرنامج الوطني للصحة العقلية، والبرنامج الوطني لصحة الفم والأسنان، والبرنامج الوطني لمحاربة التدخين، وما إلى ذلك.

29. تمثل مكافحة داء فقدان المناعة المكتسبة (السيدا) أحد الاهتمامات الوطنية الرئيسية. تترجم الخطة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة داء فقدان المناعة المكتسبة التي تم اعتمادها منذ عام 2002 إرادة الحكومة في محاربة هذه الظاهرة من خلال الوقاية، والإعلام والعلاج. وتشمل الخطة الاستراتيجية الوطنية برسم 2012-2016 إمكانية توسيع نطاق الخطة لتشمل برامج وقاية تساعد على تحقيق تغطية لا تقل عن 60% لدى ن الأكثر عرضة للإصابة بهذا الداء، بما في ذلك عبر برنامج تقليص المخاطر الخاص بالمدمنين مستعملي المخدرات عبر الحقن. وبالتالي، يهدف هذا المخطط إلى إحداث 30 مركزا جديدا للتشخيص (منظمات غير حكومية)، وإدخال أدوات تشخيص الداء على مستوى 358 مركزا صحيا. ويدخل ضمن أجندة الحكومة مشروع إعداد وتنفيذ استراتيجية حول حقوق الإنسان ومحاربة جميع أشكال الوصم والتمييز المرتبطة بداء فقدان المناعة المكتسبة. أما على مستوى الوقاية، يعتبر الشباب على الأرجح الشريحة الأقل تمتعا بحقوق الصحة الإنجابية على الرغم من المكتسبات المحققة. ولعل ذلك يعزى إلى من عدة عوامل من مستويات

مختلفة: افتتاح الأمية والفقير، والطابوهات التي تُغلف الخوض في قضايا الجنس. وعليه، فإن الحملات التي تستهدف مثلا الإعلام والتربية و التواصل حول موضوع السيدا تندرج في إطار تكثيف الجهود على جميع المستويات (الأسرة، المدرسة، المجتمع...) ¹⁰.

30. **الوقاية من الآفات الاجتماعية، والتدخين، والمخدرات والعنف.** للحد من ظاهرة التدخين، صادق المغرب على قانون يمنع التدخين في الأماكن العمومية وكل أشكال الدعاية للتبغ. ويهدف هذا القانون إلى حماية غير المدخنين من الآثار السامة للتدخين. فهذا القانون، وإن كان ضروريا، لا يزال غير كاف ما لم تعاضده خطوات مصاحبة من قبيل الإخبار والتوعية بمضار التدخين، والمساعدة على الإقلاع عن التدخين (الفظام) إلخ، مع استهداف فئة الشباب الذين يُعتبرون الفئة الأكثر عرضة للتدخين. ووعيا منها بالمشاكل المرتبطة بتعاطي المخدرات، أحدثت السلطات العمومية مركزا وطنيا رائدا ومرجعيا في مجال الإدمان وتابعا للمركز الاستشفائي الجامعي للطب النفسي "الرازي"، وأسست مأوى لاستقبال المدمنين وذويهم بمدينة طنجة. ورغم وجود أنشطة توعوية ووقائية كالأنشطة التربوية المدرسية، وإصدار دليل حول الإدمان موجه لمهنيي قطاع صحة وباقي المتدخلين، فإنها تبقى تدابير غير كافية وظرفية ومن ثم ولا يمكن أن تصل إلى جميع الشباب المعرضين للخطر. ومن جهة أخرى، ثمة نقص في الدراسات الخاصة بالعنف لدى الشباب بمختلف تجلياته وبالتالي، يستدعى التوفر على معطيات كمية ونوعية حول الظاهرة. إلا أننا نواجه غياب معطيات تمثيلية لحجم الظاهرة على المستوى الوطني بالمغرب. لكن مسألة العنف لدى الشباب أصبحت اليوم من ضمن القضايا التي نب عليها فعاليات المجتمع المدني وتتعبأ من أحلها عبر أنشطة وقائية توعوية داخل المؤسسات التعليمية، لكن هذه الأنشطة تبقى غير كافية.

31. **توسعت التغطية الصحية في السنوات الأخيرة.** في سنة 2002، تم وضع نظام للتغطية الصحية "التأمين الصحي الإجباري عن المرض" و"نظام المساعدة الطبية" (راميد) بناء على مبادئ المساعدة الاجتماعية والتضامن الوطني لفائدة فئات معوزة وذلك استكمالا لتجربة المغرب في ميدان التغطية الصحية وتدعيما للحقوق التي اكتسبها المواطن المغربي يتمتع بالتأمين الصحي. وقد تم تعميم هذا التأمين الصحي بشكل تدريجي ليشمل سنة 2012 مجموع المواطنين من مختلف الطبقات الاجتماعية. أما الطلبة الشباب، فيستفيدون من نظام التأمين الصحي الإجباري الأساسي عن المرض.

سياسات الإدماج الاجتماعي :

32. **تعتبر وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية الفاعل الرئيسي في مجال محاربة الفقر والهشاشة.** وفي إطار حرصها على استكمال تنفيذ بعض البرامج الهامة كبرنامج "إندماج" من أجل إعادة

¹⁰ صندوق الأمم المتحدة للسكان. بحث وطني متعدد المؤشرات حول صحة الشباب، 2006-2007.

إدماج أطفال الشوارع وبرنامج "إنقاذ" لمحاربة تشغيل الطفلات الخادمت في البيوت، اقترحت الوزارة برامج جديدة في استراتيجيتها للفترة الممتدة بين 2012 و2016 تركز أساسا على تنفيذ البرنامج الحكومي "إكرام" لمحاربة العنف ضد النساء، علاوة على عدد من البرامج الهادفة إلى تحقيق تنمية اندماجية للأشخاص في وضعية خاصة عن طريق تعزيز التنسيق بين الوزاري لإعطاء دفعة جديدة للبرامج التي تم هذه الفئة من الساكن. كما أنه تم وضع مؤسستين ذات صبغة عمومية تحت وصاية الوزارة. ويتعلق الأمر بالتعاون الوطني ووكالة التنمية الاجتماعية. ويتولى التعاون الوطني تقديم العون والمساعدة للسكان المعوزة والإسهام من ثم في تنمية الأسرة والمجتمع. ونُورِد ضمن برامجه الأكثر أهمية ذات الصلة بالشباب مراكز التربية والتكوين، ومراكز التكوين بالتدرج، ودور المواطن، ومؤسسات الحماية الاجتماعية التي يفوق عددها الإجمالي 2.000 مركز استفيد من خدماتها ما يناهز 250.000 مستفيد مباشر¹¹. ومن جهة أخرى، أحدثت وكالة التنمية الاجتماعية (ADS) كفاعل رئيسي في سياسة التنمية الاجتماعية بالمغرب. وحددت مهمتها الأولى في التخفيف من وطأة الفقر والتهوض بالتنمية الاجتماعية، في تكامل مع آليات حكومية أخرى تساهم في تقليص العجز الاجتماعي، خاصة من خلال المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. وهكذا، أصبح الشباب من بين الفئات المستفيدة من وكالة التنمية الاجتماعية عبر محاورها الاستراتيجية للإدماج الاقتصادي والاجتماعي والمواكبة المحبة للبرامج الاجتماعية الوطنية المتمثلة، على سبيل المثال، في سياق برنامج "مبادرات" للتهوض بإحداث مقاولات متناهية الصغر بالنسبة للشباب.

33. أصبحت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية أداة أساسية في السياسة الاجتماعية بالمغرب. سند إعلانها من طرف صاحب الجلالة في ماي 2005، أخذت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية على عاتقها التصدي للعجز الاجتماعي من خلال توسيع الولوج للخدمات الاجتماعية الرئيسية، وإنعاش الأنشطة المدرة للشغل والدخل القار، وتقديم المساعدة للأشخاص في وضعية الهشاشة البالغة أو ذوي الاحتياجات الخاصة. وتمكن المرحلة الثانية من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية من توسيع المحاور الاستراتيجية للمرحلة الأولى ومن تغطية مواقع أخرى، كما تجعل النساء والشباب ضمن الفئات المستهدفة ذات الأولوية في برامجها.

34. المخطط الوطني للطفولة "2006-2015" مغرب جدير بأطفاله" هو مخطط يهدف إلى خلق مناخ يضمن للطفولة كامل حقوقها في الحياة والتنمية والحماية والمشاركة. ويتضمن هذا المخطط 10 أهداف تروم الارتقاء بوضعية الأطفال ومنحهم ضمانات "أفضل توفر لهم الصحة" و"التعليم الجيد"، و"الحماية من سوء المعاملة والاستغلال والاعتداء" و"محاربة السيدا". كما يندرج هذا البرنامج في إطار روح وفلسفة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في شقها المتعلق بإنعاش الموارد البشرية من خلال سلسلة من برامج محاربة الفقر والإقصاء الاجتماعي باتخاذ تدابير لحماية الأطفال في وضعية صعبة ومحاربة التفاوتات المترتبة

¹¹ البنك الدولي، مرجع سابق

بالنوع. وعليه، وحيث أن النمو الجيد للأطفال في المراحل العمرية الأولى شرط من الشروط الأساسية لتكوين شباب متفتح ومنتج، فإن خطة العمل الوطنية من أجل الطفولة تمثل أساس السياسة الموجهة للشباب.

35. بذلت وزارة الشباب والرياضة مجهودات جبارة من أجل تقوية البنيات التحتية المخصصة للشباب. شمل التأهيل أكثر من 300 دار شباب (60%) تنشط في ميدان تطوير الأنشطة الترفيهية والثقافية والفنية والعلمية والرياضية، و20 مركزا للاستقبال (65%) يقدمون خدمات الإيواء والطعام، و25 مخيما صيفيا (50%) وأكثر من 250 ناديا نسويا يقدمون خدمات التعلم وأخرى لمحاربة أمية الفتيات الشبابات بغية تسهيل إدماجهم السوسيو اقتصادي. ويبقى الهدف في أفق 2016 هو تأهيل عموم المؤسسات المخصصة للشباب وبلوغ نسبة (100%).

36. يشكل الشباب أيضا إحدى الفئات المستهدفة من البرامج الاجتماعية للولوج للسكن التي وضعتها وزارة السكن والتعمير وسياسة المدينة. أصبح بمقدور الشباب اقتناء سكن اقتصادي في حدود 250.000 درهم أو سكن اقتصادي منخفض التكلفة في حدود 140.000 درهم. وقد ساهمت التدابير المتخذة من خلال صندوق ضمان السكن (بشقيه: صندوق ضمان القروض المخصصة لاقتناء سكن لذوي الدخل المتدني وغير القار وأجراء القطاع الخاص (FOGARIM)، وصندوق ضمان القروض المخصصة لاقتناء السكن الاقتصادي منخفض التكلفة لصالح مستخدمي القطاع العام والخاص والعاملين لحسابهم الخاص (FOCALOGE). كما تم أيضا وضع آليات أخرى لتسهيل الولوج للإيجار بقيمة كرائية تبلغ 1.200 درهم بالنسبة للمساكن التي تبلغ قيمتها 250.000 درهم.

الدين :

37. تضمن الدستور المغربي مقتضيات تتعلق بالحقل الديني حين نص في فصله الثالث على أن الدولة تضمن لكل واحد حرية ممارسة شؤونه الدينية. فقد اعتبر الفصل 3 من الدستور الإسلام دين الدولة، والملك يحمل صفة "أمير المؤمنين" ويسهر على ضمان احترام الثوابت الدينية للمملكة. وتسهر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية على تدبير الشأن الديني بالمملكة، وتعكف على إيجاد حلول لمشاكل الابتعاد عن الدين وتعاليمه، والبحث عن إجابات روحية على الأسئلة التي تطرحها الساكنة، وخاصة جزء كبير من الشباب. وقد وضعت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية سياسة للقرب من خلال برنامج تكوين المرشدين الدينيين (200 شاب وشابة سنويا). ويضطلع هؤلاء المرشدون والمرشدات الدينيين بمهام التوجه للشباب بدور باب وبدور حماية الطفولة والمستشفيات والمؤسسات السجنية قصد تقويم سلوكياتهم المعوجة. وتقوم الرابطة المحمدية للعلماء أيضا بالعديد من الأنشطة لتلقي المبادئ الدينية وتنشيط الحياة الثقافية والعلمية الدينية. ومنذ 2006، تم إطلاق برنامج لتكوين 500 عالم وعالمة من الشباب لتوعية الشباب المنتمين إلى الفئة العمرية من 12 إلى 35 سنة بقضايا الصحة الإنجابية والأمراض المنتقلة جنسيا، ومقاربة النوع. وتجدر الإشارة إلى أن وزارة التربية الوطنية جعلت تعليم المبادئ الدينية إجباريا ويصاحب الشاب طوال مساره الدراسي.

القيم، والمواطنة، والتأطير الجمعي والسياسي :

38. تمت دسترة الدور المنوط بالمجتمع المدني عموماً وبالجمعيات الشبابية بشكل خاص في شهر يوليوز 2011 بعد المصادقة على الدستور الجديد الذي نص على إحداث المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعي، والذي شكلت دراسة أشكال صياغة قانونه التنظيمي موضوع اللقاء التشاوري الوطني للشباب المنظم بتاريخ 22 شتنبر 2012 وكذا الاستشارة الوطنية حول السياسة المندجة للشباب. ويتوفر المغرب على حوالي 50.000 جمعية موزعة على مجموع تراب المملكة، تنشط في العديد من المجالات، فمنها التربوية والاجتماعية والصحية والثقافية والرياضية والترفيهية والحقوقية والتنموية والسكنية. وتنشط الجمعيات التي تعنى بالشباب في ميدان التكوين الفني والمسرحي والثقافي والتربوي، مروراً بالكشفية والحماية والمساعدة الإنسانية والتأطير النقابي والحزبي.

حقوق الإنسان :

39. يندرج إحداث لجنة بين وزارية لحقوق الإنسان، ومؤسسة الوسيط والمجلس الوطني لحقوق الإنسان في إطار تنزيل الإصلاح المؤسساتي الشامل الرامي إلى تمكين المغرب من ترسانة وطنية لحقوق الإنسان تنسجم مع المعايير الدولية في هذا المجال. لقد تم إحداث المجلس الوطني لحقوق الإنسان واللجنة بين وزارية لحقوق الإنسان من طرف صاحب الجلالة في مارس 2011. ويتمتع المجلس الوطني لحقوق الإنسان باستقلالية كبيرة عن السلطات العمومية، فضلاً عن دوره التقريري الذي يجعل منه سلطة تقريرية تجاوزت الاستشاري الذي كان يمارسه المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان. كما يتمتع المجلس الوطني لحقوق الإنسان بصلاحيات واسعة في ميدان حماية حقوق الإنسان والنهوض بها. ويدخل ضمن هذه الصلاحيات الحق المخول للمجلس في طلب فتح تحقيق من القضاء في حالة ارتكاب خرق لحقوق الإنسان. ويتشكل المجلس الوطني لحقوق الإنسان من ممثلي السلطات العمومية، والمنظمات غير الحكومية، والأحزاب السياسية، وفعاليات المجتمع المدني. ف المجلس حالياً على التصدي للنقص المسجل في ميدان المعرفة والمدارك المتعلقة بحقوق الإنسان من خلال برامج التكوين والتنوعية التي تستهدف فئة الشباب خصوصاً. كما يعمل على إدخال الإصلاحات التي تم حقوق الإنسان، خاصة فيما يتعلق بالقضايا التي يثيرها الشباب حول حرية التعبير و الحکامة الأمنية. أما اللجنة بين الوزارية لحقوق الإنسان الجديدة، فتحرص على تتبع وتنسيق عمل الوزارات المعنية والسياسات العمومية المعتمدة في ميدان الدفاع عن هذه الحقوق.

40. بخصوص الحقوق الأساسية للأشخاص في وضعية إعاقة، خاصة الشباب منهم، يوصى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تقريره حول "احترام حقوق الأشخاص في وضعية الإعاقة وإدماجهم" باعتماد مقاربة قائمة على القانون والمرجعية المفاهيمية المتعارف عليهما دولياً في سن السياسات ذات الصلة بالإعاقة. يوصى المجلس ضمن عدد من التدابير بتطوير سياسات تحترم الحقوق الأساسية

للأشخاص في وضعية الإعاقة، وبالتصدي لجميع أشكال التمييز وتحقيق المساواة لفائدة الأشخاص في وضعية الإعاقة، مع اقتراح ترسيخ وتفعيل الحقوق ذات الأولوية النسبة لهؤلاء من قبيل: الولوجيات، والولوج إلى التعليم، والشغل والعمل والخدمات الطبية والتغطية الصحية، مع إقرار آليات التعويض عن تبعات الإعاقة¹².

الحكامة والتواصل :

41. توجت الجهود التي بذلها المغرب لما يزيد عن عقد من الزمان في مجال الحكامة بترسيخ هذه الأخيرة في الدستور الجديد، الذي أحدث عددا من الأجهزة ذات الطابع الدستوري وخول لها صلاحيات واسعة واستقلالية وموارد تمكنها من القيام بالمهام المنوطة بها. وتقوم الحكامة على ربط المسؤولية بالمحاسبة، والشفافية والولوج للمعلومة، ودولة الحق والقانون والمقاربة التشاركية. ومن جهة أخرى، عزز الدستور الإطار القانوني الذي يدعم المشاركة الشبابية في الحياة العامة للوطن، حين أكد في الفصل 33 على ضرورة "توسيع وتعميم مشاركة الشباب في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية للبلاد"، مع إحداث مجلس استشاري للشباب والعمل الجمعي الذي أراد له صاحب الجلالة الملك محمد السادس أن "يسهم في وضع المحاور الاستراتيجية، وبمشاركة هؤلاء الشباب لاعتماد سياسة تأخذ بعين الاعتبار تجسيد المواطنة الكاملة للشباب".

2. حدود السياسات الحالية الخاصة بالشباب :

42. رغم تعدد المبادرات المهمة التي تسهر عليها العديد من الوكالات الوطنية، لا توجد بالمغرب سياسة مندمجة للشباب. ظلت كل الجهود التي بذلت والاستثمارات التي خصصت لقطاع الشباب قطاعية، تعوزها الرؤية والتخطيط المشترك بين مختلف فاعلي القطاع العمومي الخاص والمجتمع المدني. كما أشار المجلس الاقتصادي والاجتماعي، كانت جميع السياسات الخاصة بالشباب ذات طابع قطاعي، وبالتالي ظلت عاجزة عن الوفاء بتعهداتها وبوعود قطعها على نفسها¹³. وعليه، لم يتوفر أي إطار استراتيجي مشترك، ولا مؤسسة لتنسيق سياسات الشباب على المستوى الوطني. إلا أنه رغم حجم الاستثمارات الضخمة أحيانا التي ضخمت في القطاع الاجتماعي، فإن الخدمات والتدخلات المقدمة للشباب لا زالت غير كافية على مستوى التغطية والفعالية. وتتمحور الإشكاليات المتقاطعة للسياسات الموجهة للشباب حول الجوانب التالية :

¹² تقرير حول احترام حقوق الأشخاص في وضعية الإعاقة وإدماجهم، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، يوليوز 2012

¹³ المجلس الاقتصادي والاجتماعي 2012، التقرير السنوي 2011

أ) تعرف السياسات العمومية الخاصة بالشباب تجزئاً مرئياً غياب التنسيق القطاعي بين مختلف الأطراف العمومية المتدخلة. فكثيرة هي الوكالات التي تقدم خدمات مماثلة دون أدنى تنسيق مع وكالات أخرى، مما يؤدي إلى تغطية مجزأة، وغموض في أدوار الوكالات العمومية، فضلا عن التعقيد الذي يحول دون ولوج المستفيدين بسلاسة للخدمات التي يحتاجون إليها. فمثلا، نجد أن مسألة التكوين تسيرها كل من وزارات الشغل، والفلاحة، والشباب والرياضة وكذا التعاون الوطني. وبالمقابل، تعاني العديد من البنيات القائمة من تغطية جغرافية محدودة، ويعاضد هذه المحدودية غياب التواصل الواضح بين مختلف البرامج.

ب) عدم كفاية استهداف الشباب المعوز والذي يعيش وضعاً هشاً. إن غياب توجيهات وطنية في مجال سياسة الشباب يجعل استثمار الموارد العمومية ليستهدف شريحة الشباب بعينها أمراً صعباً. فلا توجد أي آلية لضمان استفادة جميع الشباب بشكل متكافئ من الاستثمار العمومي. كما أن الساكنة الشابة المعوزة لا تستفيد من الكثير من التدخلات العمومية. وبالفعل، وباستحضار سياسات التشغيل، يمكن القول أن النصيب الأكبر من التمويلات المرصودة للشباب لا يستفيد منه إلا الشباب حاملي الشهادات الجامعيين الذين يمثلون فقط 5% من مجموع الشباب العاطل عن العمل، في حين أن باقي البرامج المخصصة للشباب المعوز تحظى بتمويل أقل.

ج) لا تستجيب الخدمات المقدمة للشباب بشكل كافٍ لاحتياجاتهم ومتطلباتهم. يشير الشباب إلى عدم الفعالية والتجاوز الذين أصبحا يطبعان مراكز القرب (دور الشباب، المراكز متعددة الوظائف، إلخ) وغياب المبادرات وشرح الكفاءات القادرة على مواكبة وتأطير الشباب. فضلا عن ذلك، يصرح الشباب بأن الأنشطة المقترحة لا بد أن تأخذ بعين الاعتبار احتياجات/متطلبات الشباب. وللاستجابة للمستوى المطلوب، لا بد من ال **بتحسينات لا يستهان بها في مجالي الكفاءات والحكمة**. وعليه، فقد صار من الضروري إدخال الشباب في حظيرة المستفيدين من جودة الخدمات وتتبع مسالة المسؤولين المحليين بالمغرب.

د) الاستعمال غير الكافي لآليات الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتقديم الخدمات وتقييمها وتحسينها. فالعديد من السياسات يعوزها التجذر المحلي والانغراس في خصوصياته. وعليه، وحتى يكون بمقدورها أن تعكس الأوضاع المحلية وتضمن تدخلا منسقا، يتعين على المبادرات أن تأخذ بعين الاعتبار الحاجات والخصوصيات المحلية وتقوم بإشراك مختلف الأطراف المحلية المتدخلة، عمومية كانت (بما فيها الجامعات ومعاهد التكوين والمراكز الجهوية للاستثمار) أو غير عمومية (بما في ذلك المنظمات غير الحكومية). كما يتعين التركيز على تدبير القرب الذي يقتضي التخلي عن أنماط التدبير المتمركز الذي لا زال يهجه أغلب الفاعلين العموميين، حتى يتسنى وضع مشاريع ترابية لتفجير الطاقات الخلاقة وإبراز الكفاءات المحلية¹⁴.

¹⁴ البنك الدولي، النهوض بفرص ومشاركة الشباب، ماي 2012

ج) **عدم كفاية الموارد المالية والبشرية المؤهلة.** لم تعد دور الشباب تشكل عامل جذب للشباب بسبب نادم بنياتها وانعدام التجهيزات في حل مراكز ودور الشباب والهياكل الأخرى المخصصة للشباب. وينضاف إلى التجهيزات العاطلة افتقار المؤطرين المكلفين بتنشيط مراكز ودور الشباب إلى الكفاءات المطلوبة: فمهام الإرشاد والتأطير تتطلب مهارات شخصية وكفاءة مهنية مركبة تقتضيهما نجاعة واستمرارية التدخلات، وهي كفاءات ومهارات يندر توفرها مجتمعة في الشخص. غني عن القول أن التكوين في مهن تنشيط دور الشباب وتأطير مرتاديهما شبه غائب بالمغرب، مما يستدعي التفكير في تطوير تكوينات نوعية لمصاحبة الشباب وتنشيط مراكز ودور الشباب كما هو الحال بالنسبة للمنشطين الاجتماعيين.

ح) **غياب تتبع وتقييم السياسات والبرامج الخاصة بالشباب.** على الرغم من الاهتمام الذي أصبح يُولى حاليا لتقييم التدخلات العمومية، كما هو الشأن بالنسبة لتقييم برامج التشغيل، يصعب عموما تحليل وقع السياسات العمومية على الشباب بسبب عدم كفاية المعطيات المتوفرة أو لعدم إمكان اعتمادها أو الاعتماد عليها على خلفية عدم صياغتها أو تجميعها للإفادة بشأن تتبع السياسات العمومية وتقييمها. ومن هذا المنطلق، وأمام غياب تقييم نوعي، فإنه من الصعب وضع سياسات عمومية على أسس علمية، وبالتالي يصعب تتبع التنفيذ الجيد نظرا لانعدام المعلومات والتواصل اللازمين للتقويم والتصويب.

خ) **غياب مفهوم التنمية المستدامة في الاستراتيجيات والبرامج الخاصة بالشباب.** على الرغم من انخراط المغرب في السنوات الأخيرة في مسار تأهيل مجاله البيئي وإدماج التنمية المستدامة في سياسته التنموية، فإن الاستراتيجيات والبرامج الموجهة للشباب لم تحظ بالاهتمام الذي يقتضيه هذا البعد بحكم دوره في تحسين إطار عيش الساكنة ككل والشباب بشكل خاص، وإسهامه في دعم التدبير المستدام للموارد الطبيعية وتشجيع الأنشطة الاقتصادية التي تحترم البيئة. **ثناء بعض المبادرات التي قام بها المجتمع المدني، والتي تبقى مشتتة، فإن كل الفاعلين مطالبون بالانخراط في الدينامية الهادفة إلى تحسيس الشباب بأهمية تكريس مبادئ حماية البيئة وتفضيل السلوكيات المحترمة للبيئية.**

د) **غياب إطار تشريعي خاص بالشباب.** إن تعبير الشباب عن أنفسهم في الفضاء العمومي يقتضي حاليا سن قانون يكفل حقوقهم ويضمن لهم ممارستها (الحق في التعليم، والصحة، والشغل، وحرية التعبير، والمشاركة...)، واعتماد مقتضيات لحماية الشباب وتحديد المسؤوليات العمومية (الوسائل والموارد). كما يجب أن يكفل النص القانوني حول الشباب حقهم في التواجد في جميع مواقع القرار والمشاركة الفعالة في اتخاذها فضلا عن حقهم في الحكامة، خاصة من خلال مجالس الشباب (كبني تمثيلية شرعية) على المستوى الترابي، مع توضيح التزامات **بين المحليين والسلطات المحلية في مجال تتبع تدابير إدماج الشباب وأحد متطلباتهم بعين الاعتبار في** تسطير السياسات العمومية عموما وفي تنفيذ الاستراتيجية الوطنية المندجة للشباب. كما ينبغي للقانون حول الشباب أن يركز على التدابير التي تقتضيها الحكامة التشاركية بين البنيات الخاصة بالشباب، وجمعيات الشباب

نفسها من خلال أنماط جديدة للحكامة، تدخل فيها شروط تحديد مكاتب تلك البنيات، والحد الأقصى لمدة انتداب المكاتب، والسن وشروط إعداد الخلف لتجديد النخب.

43. تجدر الإشارة إلى أن معظم هذه المطالب قد تم اتخاذه بعين الاعتبار وتكريسها في الدستور الجديد. إلا أنه ينبغي وضع وسائل أكثر واقعية لجعل هذه الحقوق حقيقية. وهذه الوسائل يمكن أن تتجسد من خلال الاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب التي كفلت الإجابة والاستجابة لكل مكونات فئة الشباب. فرؤية 2020 للشباب التي تعتمده الحكومة وضعها وتحقيقها ستشكل استجابة لحاجيات وتطلعات الشباب، مع لزوم حدود التنفيذ الواقعي والممكن. وحيث أن الرؤية المقترحة تمتد إلى غاية 2020 لتحقيق كل أهدافها، فإنه يُرتقب اتخاذ 62 تدبيراً ذي طبيعة استعجالية في أفق 2020 و 75 إجراء تكميلية في أفق 2030 (كما سيرد بيانها في الرسم 4 بالصفحة 28).

3. الرؤية المستقبلية والمبادئ الأساسية :

رؤية 2020 :

44. يتضح انطلاقاً مما تقدم من عناصر التحليل أن القدرة على إدماج الشباب في المسار السوسيو اقتصادي تعتبر التحدي الأكبر الذي يواجه المغرب. هذا الإدماج يبقى رهينا بقدرة بلدنا على تثمين رأسماله البشري واستثماره كرافعة للتنمية والتأهيل الشامل للمغرب في أفق انخراطه إيجاباً في الاقتصاد العالمي. هذا التثمين يستلزم بالضرورة تلبية حاجيات الشباب في ميادين التكوين، والصحة، والترفيه والتشغيل في إطار سياسات منسجمة ومندمجة بين مختلف المتدخلين، سواء تعلق الأمر بالمصالح الوزارية أو الجماعات المحلية أو لقطاع الخاص أو المجتمع المدني.

45. وتندرج الرؤية الوطنية المندمجة للشباب في إطار الرؤية الوطنية لبلادنا من أجل تحسين ظروف عيش المواطنين، وتشجيع التنمية البشرية، ومكافحة الفقر. وعليه، فالرؤية الوطنية في الشق الخاص بالشباب تطمح إلى :

أن يكون لدى كل الشباب بالمغرب، ذكورا وإناثا، من القدرات والفرص ما يؤهلهم لإنجاح الانتقال إلى مرحلة الرشد من خلال التعليم الجيد، وإيجاد عمل لائق، وخدمات صحية ملائمة، والمشاركة الفاعلة في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية. ومن ثم، فإن الشباب بالمغرب يعتبر فاعلاً محورياً ونشطاً في بناء وتنمية بلده، ومحظى بتقدير واحترام بلده بفضل مساهماته وإبداعاته.

وبالتالي، تعكس الاستراتيجية الوطنية فكرة مجتمع يحمي ويشجع جيل الشباب حتى يتسنى له بلوغ توظيف كل قدراته.

المبادئ الأساسية :

46. يمكن اعتبار المبادئ الأساسية بمثابة الاعتقادات والقيم الأساسية والأخلاقية والسلوكية التي يتحدد بها ومن خلالها سياق الاستراتيجية ومحددات التقيد بأشكال تدخلها. وفي المبادئ التالية تذكير بما تعتبره المملكة المغربية قيما أساسية للاستراتيجية الوطنية للشباب:

حقوق الإنسان: الالتزام بمساواة جميع الشباب في التمتع بنفس الحقوق بغض النظر عن النوع، الجنس، الاعتقاد الديني أو الانتماء السياسي، أو الوضع الاجتماعي أو الإعاقة.

المساواة: سيحصل جميع الشباب على الفرص والولوج المتكافئ والعدل للمعلومات والخدمات، بغض النظر عن السن والجنس، والقدرات الجسدية، والمكان، وظروفهم الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

المقاربة بين القطاعية: تبني سياسة مندمجة تجمع وفق دينامية إئتقائية مختلف التدابير المتخذة لصالح الشباب من أجل وضع حد لتشتت الخدمات المقدمة لهم حاليا. ويتعلق الأمر بتوفير عرض سياسي ومؤسسي يخدم الهدف المشترك القاضي بإدماج الشباب في الحياة المهنية والسياسية والثقافية بشكل فعال ومستدام.

التراكم: يقتضي عدم استنساخ الجهود التي يقوم بها متدخل آخر والتركيز على المحاور والتدابير ذات الأولوية التي تقوي وتتم السياسات والبرامج الحالية.

التعاقد الجديد بين المعنيين: شتغل القطاع العام والخاص والمجتمع المدني مع بعضهم البعض لتطوير شراكات بين-قطاعية على المستوى المحلي والوطني من أجل تحسين جودة الخدمات المقدمة للشباب. وعليه، لن يكون في مقدور أي طرف أن يقوم بشكل انفرادي برفع التحديات التي تعترض إدماج الشباب بالمغرب.

المشاركة الفاعلة للشباب: ة الشباب رجالا ونساء على المشاركة في مسارات اتخاذ القرارات التي تهم حياتهم وفي وضع وتنفيذ وتقييم الاستراتيجيات والبرامج والمشاريع التي تتعلق بهم.

البعد الترابي: وضع وتنسيق سياسات وبرامج الشباب على أساس ترابي

المقاربة بالأهداف: التأسيس الاستراتيجيات على معطيات دقيقة وملائمة وبناء البرمجة المستقبلية على بديهيات. وتتبنى الاستراتيجية مجموعة من النتائج المتوقعة على مؤشرات قابلة للقياس وتعطي الأسبقية للتتبع والتقييم ضمنا لربط المحاسبة بالمسؤولية.

المسؤولية الجماعية: تعبئة وإشراك كل المتدخلين (مؤسسات الحكومية، المجتمع المدني، المؤسسات الوطنية والدولية، القطاع الخاص والشباب) من أجل وضع وتقييم الاستراتيجيات ومخططات العمل مع تكثيف جهود التعاون والتنسيق

4. المجموعات المستهدفة ذات الأولوية :

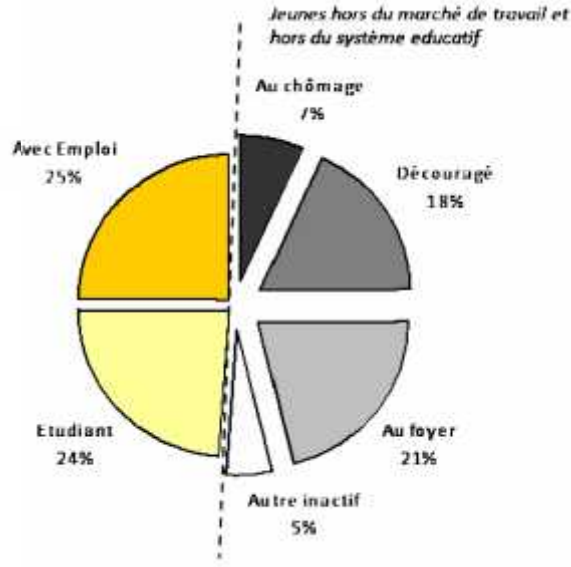
47. تتوجه الاستراتيجية الوطنية للشباب لكل الشباب المغربي، بغض النظر عن النوع أو الوضع السوسيو اقتصادي، أو المستوى التعليمي، أو العمل أو الموقع. ومهما يكن من أمر، فإنه رغم أن للشباب المغرب العديد من الاحتياجات والمصالح المشتركة، فإن لكل شريحة منهم إكراهاتها وأسباب وضعها الهش.

48. لذا، يُرتقب ان تعطي الاستراتيجية الوطنية للشباب الأولوية لأهداف وقطاعات تدخل تهم مجموعات بعينها من الشباب، حسب احتياجاتهم، على أساس وضع استراتيجية أولويات الموارد. وتبعاً لذلك، ستسهم الاستراتيجية في تشجيع الفرص والولوج للخدمات لصالح الشباب المغربي كافة، على أساس أن تركز الجهود على تحسين ظروف عيش الشباب الذين لم يسبق لهم عادة أن استفادوا خدمات المرفق العمومي أو اعترضتهم صعوبات خاصة في الانتقال إلى مرحلة الرشد وهم يتمتعون بالعافية والقدرة على الإنتاجية.

من هم الشباب في وضعية الإقصاء الاقتصادي ؟

49. من إجمالي الشباب المتراوحة أعمارهم بين 15 و 29 سنة، يوجد حوالي 50% منهم خارج سوق الشغل وخارج المنظومة التعليمية، أي ما يعادل 4,3 مليون شاب وشابة. تشير الإحصائيات إلى أن 7% من مجموع الشباب هم بدون عمل، و18% وقفوا رحلة البحث عن عمل لأنهم أحبطوا، و21% ربات بيوت، في حين أن 5% يوطنون خارج خانة السكان النشيطين لأسباب أخرى (بحكم وضعهم الصحي أو بسبب الإعاقة). يتضح إذن أن مشاكل الإدماج الاقتصادي لا ترتبط فقط بمعضلة البطالة التي لا تمثل سوى نسبة ضئيلة من الشباب في وضعية الإقصاء. ويزداد الوضع استفحالاً عندما لا نأخذ بعين الاعتبار سوى 87% من الشباب الحاصلين على عمل دون عقدة العمل فيدخلون بذلك في إطار القطاع غير المهيكّل. وحتى تتسنى الاستجابة للمطالب التي يعبر عنها الشباب، من الضرورة بمكان فهم وضع الشباب الذي يعاني من مختلف حالات الركود الاقتصادي.

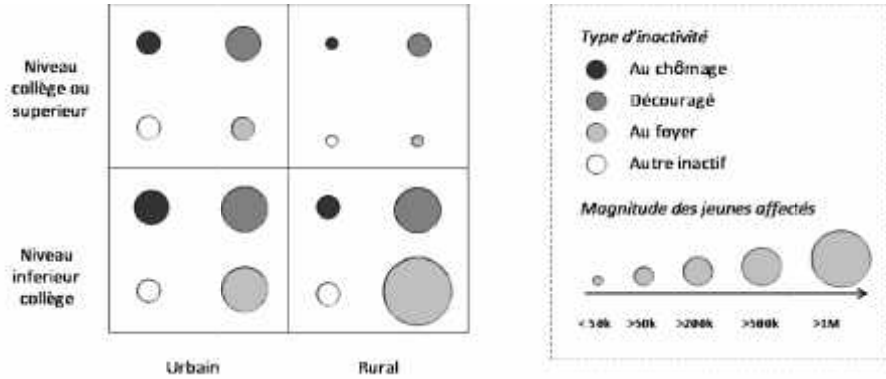
الرسم 1: نسبة الشباب حسب النشاط ونسبتهم من مجموع الساكنة النشيطة من الفئة العمرية بين 15 و 29 سنة



المصدر: البنك الدولي (2012)، البحث حول الأسر والشباب بالمغرب

50. يعتبر الشباب ذوو المستويات التعليمية الدنيا والمنحدرين من العالم القروي وكذا الإناث من الفئات المعنية أكثر من غيرها بالإقصاء الاقتصادي (انظر الخطاطة 2). بشكل عام، لا بد من الإشارة إلى أن الشباب ممن بقي مستواهم التعليمي ضعيفا (أكملوا طور التعليم الابتدائي أم لا) يعتبرون الأكثر عرضة لجميع وضعيات اعم ممارسة أي نشاط مهني. ويمثلون حوالي 63% من مجموع الشباب العاطل، و78% أوقفوا رحلة البحث عن عمل لأنهم أحبطوا، و92% ربات بيوت، ليمثل باقي العاطلين من فئات أخرى نسبة 80%. بالمقابل، لا تمثل فئة الشباب الحاصل على الشهادة من السلك الثاني أو الجامعي إلا نسبة جد ضئيلة من مجموع الشباب بدون عمل، وتشكل هذه الفئة حوالي 200 ألف من مجموع الشباب العاطل الذي يبلغ 4,3 مليون عاطل. كما أن مشاكل الإدماج الاقتصادي تطرح بشكل أكبر بالوسط القروي، خاصة عندما يتعلق الأمر بالعطالة وملازمة البيت (كما هو الحال خصوصا بالنسبة للبنات). بالفعل، فإن نسبة كبيرة من الـ 1,8 مليون عاطل الذين لا يزالون أي نشاط من البنات، وأكثر من مليون منهن يقطنون بالعالم القروي. كما أن عددا كبيرا من الفتيات الشابات تخلين عن البحث عن عمل، ويشكلن حوالي 60% من الشباب المحبط. وحوالي 890 ألف من بين المليون ونصف المليون شاب مغربي في نفس الوضعية. ويوضح الملحق 3 بشكل مفصل عدد ونسب الشباب بدون عمل حسب مستواهم الدراسي، وانتمائهم الجغرافي والجنسي.

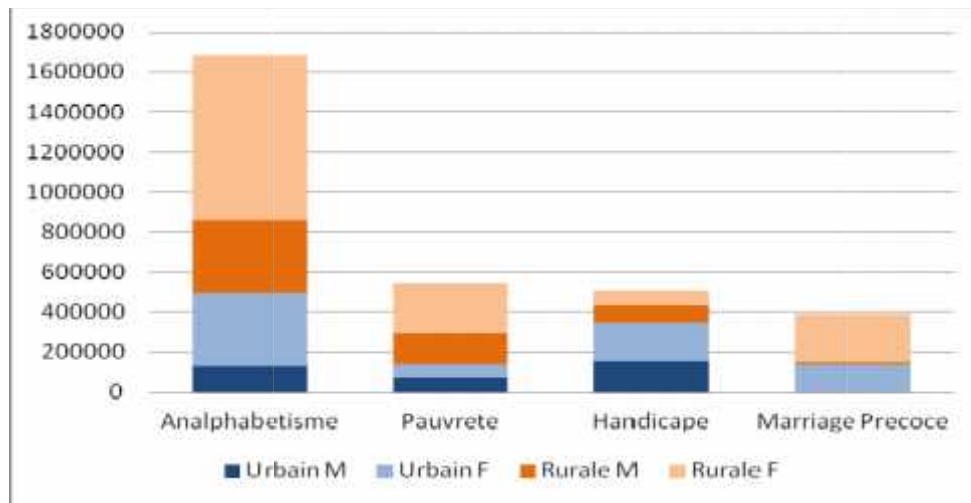
الرسم 2: نسبة الشباب العاطل حسب المستوى التعليمي والمحيط الجغرافي (تمثيل تخطيطي)



المصدر: البنك الدولي، البحث حول الأسر والشباب بالمغرب (2010-2009)

51. ويتجلى أيضا إقصاء الشباب والشابات القرويات من خلال هشاشتهم الاجتماعية. على الرغم مما تحقق في ميدان التربة والتعليم، فإن الأمية لازالت تنتصب حجرا كؤودا وتجعل أكثر من 1,6 مليون فتاة في وضعية هشّة وبالتالي مقصيات، ومههدات بالسقوط في الفقر. كما يوجد أكثر من 500 ألف شاب في وضعية إعاقة، وحوالي 400 ألف شاب كانوا ضحية زواج مبكر. وباستثناء الشباب في وضعية إعاقة، فأغلب الشباب في وضعية اجتماعية هشّة ينحدرون من وسط قروي، ويمثلون 70% من الشباب الأمي، 75% فقراء، و60% ارتبطوا بزيجات مبكرة. تلزم الإشارة إلى أن هناك حالات وتمظهرات إقصاء اجتماعي لم توردها الدراسة، خاصة أطفال الشوارع، والشباب المدمن على المخدرات وكذا الشباب في صراع مع القانون.

الرسم 3: توزيع الشباب حسب طبيعة إقصائهم الاجتماعي



المصدر: البنك الدولي، البحث حول الأسر والشباب بالمغرب (2010-2009)

ملاحظة: لا تعتبر الفئات المستخدمة في هذا الرسم البياني حصرية. وبالتالي، يمكن لشباب أن يعاني من وضعية أو مجموعة أوضاع مخفوفة بالمخاطر.

52. وعليه، ينبغي أن تحرص الاستراتيجية الوطنية للشباب في تحديدها للفئات المستهدفة على الشفافية لضمان اتخاذ خطوات تهم أساسا الشباب الأكثر تعرضا للإقصاء الاقتصادي والاجتماعي. يجب أن لاستراتيجية في خطواتها الإجرائية على إدماج الشباب في وضعية صعبة أو هشة كما هو الشأن بالفتيات الشابات، والشباب المعاق، وأطفال الشوارع...

53. في الأخير، واعتبارا للطبيعة المرنة لمرحلة الشباب كمرحلة تتميز بالانتقال السلس بين مرحلتي الطفولة والرشد، فإن استراتيجية الشباب لا بد أن تحمل نفس سمات المرونة لتستجيب لتطلعات الشباب التي تنشأ قبل وبعد السن الرسمي لهذه المرحلة العمرية (15 إلى 29 سنة). في هذا السياق، من الضروري أن تقدم الاستراتيجية إجابات تتجاوز حاجات شباب اليوم، لتشمل الحاجات التي يعبر عنها أولئك الذين ينتقلون سنويا من الطفولة إلى مرحلة الشباب، والذين يمكن أن يعانون من نفس المشاكل. فالعلاقة القوية بين التأثيرات السلبية والإيجابية التي تطبع مرحلة الطفولة وتأثيرها على مرحلة الشباب تستدعي اعتماد سياسات وبرامج تستهدف الشريحة العمرية التي لم يتجاوز عمرها بعد الخمسة عشرة ربيعا، بغيّة خلق الشروط الضرورية لتطور هذه الشريحة التي ستُدشّن مرحلة الشباب. وفق نفس المنهج، لم يتمكن العديد من الشباب المغربي الذين يتجاوز سنهم التسعة وعشرون سنة الانتقال إلى سوق الشغل، ويظلون في وضعية بطالة أو لا نشاط مهني، ويتعين تبعا لذلك إدراجهم ضمن تدابير الاستراتيجية الوطنية للشباب.

5. المحاور الاستراتيجية والأهداف الخاصة :

54. يمكن لوقع الاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب أن ينقل المغرب نقلة نوعية. تمثل الاستراتيجية الوطنية عصارة التوصيات التي عبر عنها الشباب، فضلا عن التوصيات الصادرة عن القطاعين العام والخاص، المجتمع المدني والجهات المانحة. كما أن الاستراتيجية الوطنية مستلهمة من التجارب المحلية والدولية الرائدة

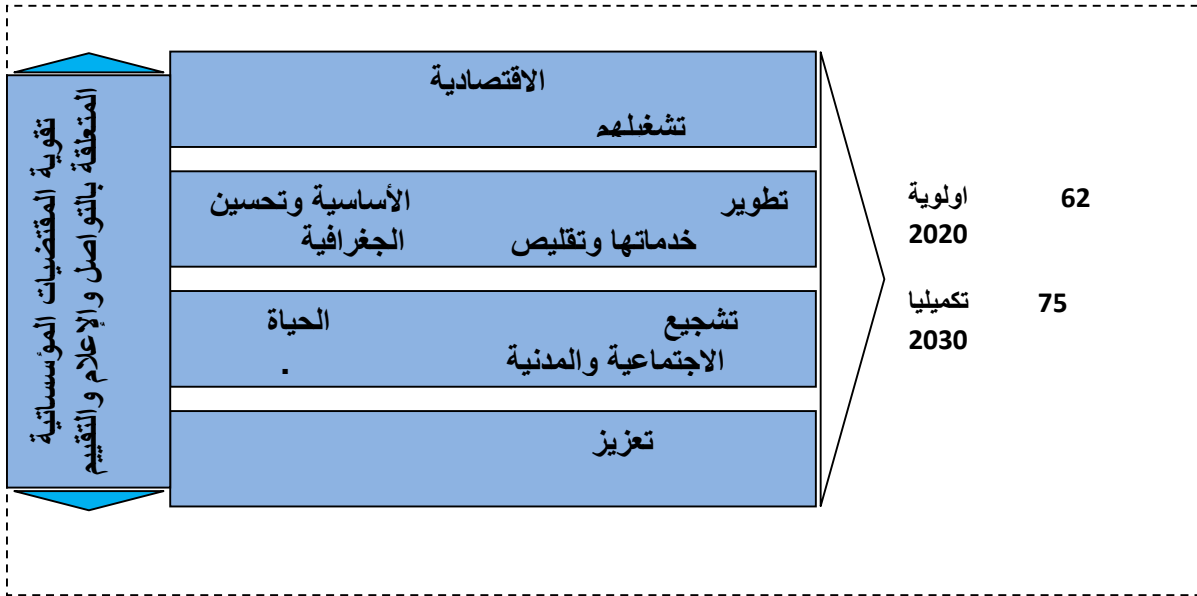
55. لبلوغ رؤيتها التي رسمتها في أفق 2020، سيتم دعم الاستراتيجية الوطنية للشباب بحملة تواصلية واسعة حول المحاور الخمس التي تعتبر أساسية لتدعيم الإدماج السوسيو-اقتصادي للشباب بالمغرب (الرسم 4). ل كل محور تعبيرا عن حاجات وانتظارات الشباب في المجالات التي تسترعي . تم تجميع هذه المجالات ملء الخانات المشار إليها في أفق القيام بتدخلات جماعية متنسقة بين مختلف المتدخلين والشركاء، على أساس احترام المبادئ الأساسية للاستراتيجية، تحقيقا للوق

وتستهدف المحاور الأربعة الأولى الشباب بشكل مباشر من خلال تحسينها لنوع الخدمات العامة والخاصة من خلال :
(1) (التربية ، التكوين، التطوير الذاتي، الشغل والمبادرة) (2)

(3) تعزيز المشاركة الفعالة للشباب في الحياة الاجتماعية والمواطنة وفي
اتخاذ القرارات (4) تعزيز احترام حقوق الإنسان (5)
المحورية للاستراتيجية).

نفيد باقي محاور الاستراتيجية، بهدف تقوية المقتضيات المؤسساتية المتعلقة بالتواصل والإعلام وتقييم
حكامة الاستراتيجية. ويرتقب أن تشكل هذه المحاور الخمسة مج
العمل الحكومي في ميدان السياسة المتبعة بشأن الشباب.

الرسم 4: المحاور الاستراتيجية للاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب



56. وضعت الاستراتيجية الوطنية لكل محور استراتيجي مجموعة من الأهداف الخاصة واقترحت تدابير خاصة أيضا. وترمي الأهداف الخاصة إلى تجاوز الإكراهات التي مكن التشخيص من رصدها، ومصادر هشاشة فئة الشباب، والمبادئ الأساسية التي تم تحديدها من قبل. ولبلوغ كل هدف تم تسطيره، تقترح تدابير خاصة يتم تحويلها إلى تدابير ذات أولوية في أفق 2020 (كما سبق بيانها أعلاه) من تدابير تكميلية في أفق 2030 (2). ل التدابير تترجم مقترحات تمت بلورتها في إطار المشاورات مع مختلف الفاعلين بين، والخواص والمجتمع المدني، والتي لا يمكن إن يجد طريقه إلى التنفيذ على المدى القريب إلا النزر اليسير. وجاء مخطط العمل الخاص بالفترة 2015-2020 للاستراتيجية الوطنية (6) متضمنا للتدابير المسطرة وفق أولويات، والقابلة للتنفيذ والتمويل في

المحور الأول : الرفع من الفرص الاقتصادية المتاحة للشباب ومن قابليتهم للتشغيل :

57. نير توفير المناخ المواتي لاكتساب الكفاءات الضرورية وإمكانيات ولوج التجربة المهنية في مظاهرها شرطاً من الشروط الموضوعية لبلوغ أهداف رفع فرص الشباب في الحصول على العمل وتسهيل إدماجهم في الحياة . ولن يتأتى ذلك إلا بدعم منظومتي التربية والتكوين ليكونا بدورهما قادران على الاستجابة لمتطلبات سوق الشغل، خاصة من خلال إقحام القطاع الخاص في التوجيه المهني وتطوير القدرات، ووضع رتيبات التي من شأنها تسهيل حصول الشباب على عمل أو التشغيل الذاتي، وتحقيق الخمسة أهداف الخاصة :

1.1. دعم متابعة الشباب لدراساتهم وبنائهم لتصور مهني مستقبلي في سن مبكرة

1.1.1 تعميم نظام المدرسة الاستدراكية والتربية غير النظامية بغض النظر عن التربية النظامية ونظام محو أمية الكبار

2.1.1 وضع خلايا للتوجيه المهني داخل المؤسسات التعليمية للربط بين مكونات منظومة التربية الوطنية وتلك التي قد يلجأ إليها الشباب عند خروجهم -أو تخرجهم-

2.1. ملاءمة اكتساب الكفاءات مع متطلبات سوق الشغل

1.2.1 إشراك القطاع الخاص في إصلاح المسار الدراسي للمتعلم لتكييف منظومات التربية والتكوين والتأهيل المهني مع

2.2.1

)

.(

3.2.1 إدراج فترات تدريب من أسبوعين إلى ثلاثة خلال المسار ا

بالنسبة للطلبة بالجامعات ومعاهد ومراكز التكوين التأهيلي على إجبارية المرور بفترة تدريب داخل المقاولات والمؤسسات العمومية والجماعات المحلية والجمعيات غير الحكومية، وخلق وسائل تحفيز لهؤلاء المحتضنين.

4.2.1 خلق مرفق عام يعنى بالإعلام والتوجيه والتسجيل وجعل مختلف الفاعلين في ميدان التوجيه

أكثر مهنية لمصاحبة التلاميذ في مشاريعهم المهنية (حسب الحاجات التي توافق متطلبات سوق / أو قطاعات محددة وواعدة)

5.2.1 عقلنة توزيع عروض التكوين على الجهات وفق نجاعتها وفعاليتها في ضم

التكوينات والهوية الجغرافية للوحدة الترابية وتنميتها.

3.1 تطوير البرامج التي تساعد على الانتقال من المدرسة إلى سوق العمل.

1.3.1 جعل الشباب المعوز في قلب المستفيدين من البرامج الخاصة بسوق العمل، وذلك من خلال المهني)

(التخصص المهني)

2.3.1 إدخال وحدات التكوين في تقنيات البحث عن عمل والتحضير للاختبارات الشفهية للتوظيف عند نهاية كل دورة تكوين.

3.3.1 تعميم التدابير الخاصة الرامية إلى تشجيع مشاركة الفتيات والنساء الشابات في البرامج

...

4.1 تشجيع الشباب على التشغيل الذاتي والمبادرة الفردية ، خاصة في المناطق القروية وشبه الحضرية.

1.4.1 لات في منظومات التربية والتكوين والتأهيل لترويج ثقافة

التشغيل الذاتي في صفوف الشباب وبت روح مبادرة الاستثمار الفردية فيهم.

2.4.1

() :

أ.

ب. تأهيل العاملين بمصالح القرب المخصصة لمصاحبة الشباب خلال مسار خلق المقاولات او

ت. الدعم التي يقدمها

القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية المتخصصة للشباب حاملي المشاريع لنظام

ث.

خلال تمويلات في إطار شراكة مع صندوق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ومؤسسات

ج. وضع آليات دعم خاصة بالشباب المغربي المقيم بالخارج.

3.4.1 رصد وإحصاء وتصنيف الشباب العامل في القطاع غير المنظم، والاعتماد على التدابير التي

(جماعات مسلمات محلية، ومنظمات غير حكومية)

ليضطلعوا بدور إخبار وتوجيه الشباب نحو هياكل الدعم المخصصة لهم.

4.4.1 اتخاذ تدابير تشجيعية للنساء و المعاقين على خلق المقاولات، خاصة في الوسطين شبه الحضرية

5.1. الارتقاء بالتدابير التنظيمية الخاصة بتأهيل الشباب للتوظيف

1.5.1 عقد أول عمل لمدة محدودة لصالح الحاصلين على البكالوريا أو سنتين بعد البكالوريا

24

6)

أو يساوي الحد الأدنى للأجور)

2.5.1 وضع وتنفيذ تدابير تشريعية تحذف إلى إدماج الأشخاص المعاقين في سوق الشغل

المتدخلون : وزارة الشباب والرياضة، وزارة التربية الوطنية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر، وزارة التشغيل والتكوين المهني، الكونفدرالية العامة للمقاولات بالمغرب، مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، الوكالة الوطنية لانعاش الشغل والكفاءات، القطب الاجتماعي (وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، التعاون الوطني، وكالة التنمية الاجتماعية)، الوزارة المكلفة بالجالية المغربية المقيمة بالخارج، وزارة الصناعة التقليدية، وزارة الفلاحة والصيد البحري، وزارة السكنى والتعمير وسياسة المدينة، وزارة الداخلية، التنسيق الوطنية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، الجماعات الترابية، الجهات المانحة، والمنظمات غير الحكومية.

المحور 2 : تطوير ولوج الشباب إلى الخدمات الأساسية وتحسين جودتها وتقليص الفوارق الجغرافية :

58. نظرا لمحدودية وعدم تكافؤ فرص الولوج إلى الخدمات الأساسية، تحذف الاستراتيجية الوطنية إلى تحسين توفير وجودة هذه الخدمات للاستجابة بشكل أفضل لاحتياجات الشباب في ميدان الصحة، والسكن، والأنشطة . في هذا السياق، ركزت الاستراتيجية

المصالح العمومية على ضمان ولوج متكافئ للسكان المحرومة، وتمحورت حول الأهداف الخاصة التالية:

1.2 تحسين الولوج إلى الخدمات الصحية

1.1.2 توفير عروض خدمات صحية و طاقم طبي بالجامعات ومؤسسات التربية والتكوين من خلال تأهيل (حتى في العالم القروي)

2.1.2 تطوير برامج تحسيس وتواصل صحي بالوسط المدرسي والجامعي داخل المجموعات الاجتماعية (وداخل مختلف المراكز

3.1.2 () ليشمل الشباب غير المتمدرس،

خاصة المعوزين منهم وغير الحاصلين على شواهد والمعاقين.

4.1.2 وضع مصالـح استقبال واستماع وإعلام صحي لصالح الشباب، خاصة الفضااءات الصحية

للشباب، وتقوية مهارات وقدرات موظفي الصحة في مهن

2.2 ضمان الولوج العادل للإيواء المدرسي ابتداء من الطور الثانوي

1.2.2 خلق وترميم وإعادة تأهيل الإقامات الداخلية ودور الطالب في المرحلة الثانوية لاستقبال وإيواء الشباب

2.2.2 تقديم دعم مالي لمساعدة الشباب المعوز والطلبة الجامعيون والشباب الذي يتابع تكوينه في معاهد عليا للتكوين التقني على السكن.

3.2 إعادة تأهيل البنيات السوسيو ثقافية وتسهيل الولوج إلى خدماتها

1.3.2

التعاون الوطني، والمراكز الثقافية... وتقديم بعض فئات الشباب لمساهمات للولوج لهذه الخدمات.

2.3.2 تقوية قدرات الأطر التربوية واطر بنيات والمراكز السوسيو-

التربوية والثقافية والرياضية الموجهة لفئة الشباب.

3.3.2 وسائل دعم الإبداعات الفنية والثقافية للشباب المغربي المقيم بالخارج.

4.3.2 تشجيع وضع آليات تقاسم مهام تدبير دور ومراكز الشباب والمراكز الثقافية وفق مقارنة تشاركية مع

4.2 منح الشباب امتيازات تفضيلية للحصول/ الولوج للخدمات الأساسية والنقل والسياحة والثقافة

1.4.2 " " التي تخول لحاملها الاستفادة من خدمات النقل العمومي والمراكز الثقافية

والخزانات ودور السينما والمتاحف والأنشطة الثقافية والرياضية والترفيهية بأئمنة تفضيلية.

2.4.2

والشباب في وضعية إعاقة مع تشجيع السياحة البيئية.

3.4.2 وضع أنظمة تحفيزية لتشجيع سياحة الهوية لدى الشباب المغربي المقيم بالخارج.

5.2 تقوية الخدمات العمومية الهادفة إلى تقليص السلوكيات المحفوفة بالمخاطر

1.5.2 ة والاستماع الدائم والمتنقل لتفادي السلوكيات المحفوفة بالمخاطر التي تصدر محليا عن

2.5.2 تكثيف برامج محو الامية في صفوف الشباب.

3.5.2 استهداف الشباب في الحملات التوعوية والإعلامية للتحسيس بمخاطر الطريق وضرورة احترام قانون

السير.

المتدخلون : وزارة الشباب والرياضة، وزارة الصحة، وزارة التربية الوطنية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر، وزارة التشغيل والتكوين المهني، القطب الاجتماعي (وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، التعاون الوطني، وكالة التنمية الاجتماعية)، وزارة الداخلية، الوزارة الكلفة بالجمالية المغربية المقيمة بالخارج، وزارة النقل والتجهيز، وزارة السكنى والتعمير وسياسة المدينة، وزارة الثقافة، المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، الجهات المانحة، الجمعيات غير الحكومية.

المحور 3 : تشجيع المشاركة الفاعلة للشباب في الحياة الاجتماعية والمدنية وفي

صناعة القرار :

59. انسجاما مع الخطوط التوجيهية للدستور الجديد، يعتبر تعميم مشاركة الشباب في اتخاذ القرار والتنمية نماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية للبلاد، وبالتالي مساعدتهم للاندماج في الحياة النشيطة و الجموعية أمرا أساسيا، على اعتبار أن المشاركة المواطنة والسياسية للشباب وإشراكهم في اتخاذ القرار يمكن تشكل قناة لتمرير حركتهم وتفرغ طاقتهم المبدعة الخلاقة لتنمية بلدنا، مع ما يستتبع تعزيز دورهم الاعتباري من تقوية قيم ولاءهم للوطن وانتمائهم وبحثهم على لتعبير عن إمكاناتهم الكاملة، علاوة على :

1.3. ترسيخ قيم المواطنة والانتماء لدى الشباب

1.1.3 إحداث برامج تربوية حول القيم التقليدية والدينية للتسامح حماية للشباب من أي استغلال أو انزلاق يسي للهوية المغربية وخصوصياتها

2.1.3 حملات تواصل وتحسيس لتحذير البنات الصغيرات من مخاطر الزواج المبكر

3.1.3 وضع آليات متنوعة لتأهيل الشابات في مجال التخطيط العائلي السليم

4.1.3 تقوية قدرات القضاة وأعوانهم في ميدان زواج القاصرات وتحرير وتوثيق عقود الزواج وفق ما هو منصوص عليه في قانون الأسرة

2.3 تقوية المشاركة الجموعية المواطنة للشباب

" 1.2.3 "

في الحياة المحلية

2.2.3

3.2.3

3.3 تقوية الكفاءات الجموعية للشباب

1.3.3

2.3.3 بالتراب الوطني وجمعيات الشباب المغاربة

المقيمين بالخارج، خاصة بالنسبة للجمعيات التي تنشط في المحيط القروي.

4.3 إشراك الشباب في صنع القرارات التي تتخذ في إطار السياسات العمومية بشأنه وفي الحكامة المحلية

1.4.3 تعزيز ودعم خلق مجالس محلية وإقليمية و جهوية وكذا لجان تمثيلية للشباب المغربي المقيم بالخارج

من أجل تمثيلهم ديمقراطيا بالمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجموعي.

2.4.3 دعم إحداث المنتدى الوطني للجمعيات غير الحكومية المهتمة بالشباب، بما فيها الشباب المغربي

المقيم بالخارج، ومأسسة آليات التشاور الرسمي وغير الرسمي مع فاعلي الحقل السياسي الوطني.

3.4.3 وضع آليات إشراك الهياكل الشبابية في تنفيذ وتبوع وتقييم السياسات التي تهم وتحم الشباب

المغربي المقيم بالخارج.

5.3 تشجيع المشاركة السياسية للشباب

1.5.3 دعم الحملات التحسيسية والإخبارية التي تدعو الشباب ذكورا وإناثا إلى

2.5.3 فعاليات المجتمع المدني ووسائل الإعلام على الإسهام من جهتهم في تحسيس الشباب

المتدخلون : وزارة الشباب والرياضة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الرابطة المحمدية للعلماء، وزارة التربية الوطنية، وزارة العدل والحريات، وزارة الصحة، الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، الجماعات الترابية، المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، الوزارة المكلفة بالجمالية المغربية المقيمة بالخارج، الأحزاب السياسية، وسائل الإعلام، الجهات المانحة، الجمعيات غير الحكومية.

المحور 4 : تعزيز احترام حقوق الإنسان :

60. تعتبر الآن قدرات الشباب ذكورا وإناثا على إشاعة ثقافة حقوق الإنسان وحرية التعبير في حدود ممارسة

الحريات الفردية والجماعية أولوية وطنية، على أن يكون الهدف العام هو تعميم المعرفة بحقوق الإنسان كما

رسخها الدستور الجديد، في أفق البحث عن بلوغ الأهداف الخاصة التالية:

1.4 تشجيع التعريف بحقوق الإنسان

1.1.4 إدراج المقاربة الحقوقية الخاصة بحقوق الإنسان في مسار سيرة الشباب

- 2.1.4 النص على إجبارية الإلمام بأبجديات حقوق الإنسان كشرط لولوج بعض المناصب ذات الصلة (الأساتذة، المؤطرين، وبعض مستخدمي الجهات التي تقدم خدمات القر)
- 3.1.4 سن تدابير لحماية حقوق الإنسان، خاصة الشق المتعلق منها بالحقوق الثقافية واللغوية لجيلين الأول والثاني من المغاربة المقيمين بالخارج

- 2.4 وضع إطار قانوني ومؤسساتي لحماية حرية التعبير واستنكار انتهاكات حقوق الانسان
- 1.2.4 سن قانون يحصن حق الشباب في التعبير الحر في وسائل ومنتديات التواصل الاجتماعي ووسائل تكنولوجيا الإعلام والاتصال، في احترام تام للمعاهدات الدولية ذات الصلة
- 2.2.4 تسهيل ودعم الولوج إلى المحاكم لفائدة الفتيات والشباب في وضعية إعاقة للتعبير لتبليغ جميع أشكال

المتدخلون : وزارة الشباب والرياضة، اللجنة بين وزارية لحقوق الإنسان، المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وزارة التربية الوطنية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر، القطب الاجتماعي، الوزارة المكلفة بالجمالية المغربية المقيمة بالخارج، وزارة العدل والحريات، وزارة الداخلية، الجمعيات الغير حكومية.

المحور 5 : تقوية المقتضيات المؤسساتية المتعلقة بالتواصل والإعلام والتقييم والحكامة :

61. بغض النظر عن المقتضيات التي تستهدف بشكل مباشر فئة الشباب، فالأمر هاهنا يتعلق بوضع إطار سهل مستقبلية لمختلف السياسات والبرامج العمومية والخاصة. وعليه، فانسجاما مع مبادئ التدبير تقاس نجاعته بالنتائج، تحدف الاستراتيجية الوطنية إلى دعم توفير الخير والنص على حق الشباب في الولوج إليه، وتشجيع ثقافة الشفافية في تنفيذ وتقييم السياسات والبرامج الحالي . وحتى يتأتى ذلك، لابد من بلوغ الأهداف الخاصة التي سنعرض إليها أدناه:

1.5. خلق وسائل جديدة للتواصل والإعلام

- 1.1.5 وضع استراتيجية تواصلية حول الاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب عن طريق تنظيم حملة لاستبدال والبحث عن أنخراط باقي صناعات القرار في الاستراتيجية الوطنية المندمجة

- 2.1.5 تنظيم قوافل للإخبار والتوجيه لصالح المواقع المهمشة (الأحياء الهامشية، العالم القروي، والمناطق (

2.5. إعادة التفكير في أنماط استقبال الشباب والتواصل معهم وتوجيههم

1.2.5 خلق مرفق وطني عمومي لاستقبال وإخبار وتوجيه الشباب، يعهد إليه بتحديد المحاور الكبرى للتوجيه والاضطلاع بمهام التنشيط وعقد شراكات مع مجموع الفاعلين التربويين والاجتماعيين

2.2.5

3.5 تشجيع التنسيق وتناغم التدخلات لصالح الشباب

/ 1.3.5

لاندماج فعال لهذه السياسة في النسق السياسي الوطني.

2.3.5 تشجيع مقارنة التنمية الترابية التشاركية لتحديد الأولويات، وتنسيق ترشيد الوسائل والموارد والتدابير التي تم اتخاذها ترابيا لصالح الشباب.

3.3.5 تحديد وتوضيح المسؤوليات والصلاحيات بين مختلف المتدخلين في قطاع الشباب.

4.3.5 تطوير الترسانة القانونية وإحداث إطار قانوني ومؤسسي لتأطير أنشطة ومبادرات الشباب (قانون حول الشباب يشمل أيضا الشباب المغربي المقيم بالخارج).

4.5 تطوير قاعدة بيانات حول الشباب وتقوية أدوات الحكامة

1.4.5 خاصة بالشباب في البحوث الوطنية الدورية، ونشر نتائج البحث حتى يتسنى

ميع الاطلاع عليها وتصفحها في مظانها حتى يسهل على المؤسسات الجامعية والباحثين تناولها

2.4.5 إنتاج إصدارات تُعنى بجميع المناحي التي تخص الشباب المغربي المقيم بالخارج، وال

علمية وإحصائية للشباب المغربي المقيم بالخارج لتحسين ظروف عيشه.

3.4.5 (أطفال الشوارع، الأحداث الجانحون،

...).

5.5 تحسين أدوات تتبع وتقييم السياسات والبرامج الخاصة بالشباب

1.5.5 وضع آليات لتقييم وقع تنفيذ وتوسيع البرامج العمومية الخاصة بالشباب على المستوى الوطني والترابي.

2.5.5 ضمان مشاركة الفاعلين في تتبع كل تدابير الاستراتيجية الوطنية للشباب وتقييمها بشكل

تفاعلي على الموقع الانترنت قياسا عل

المتدخلون : وزارة الشباب والرياضة، وزارة الاتصال، الوزارة المنتدبة لدى رئاسة الحكومة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة، المندوبية السامية للتخطيط، المرصد الوطني للتنمية البشرية، وزارات اخرى، الجماعات الترابية، الوكالات والمكاتب الشريكة في الاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب، الجهات المانحة، الجمعيات الغير حكومية.

6. آليات التنسيق والتنفيذ :

مسؤوليات التنفيذ :

62. يستقي تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشباب فعاليتها من إحداث هيئة حكومية تسهر على التنسيق بين مي الاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب. في هذا الصدد، يقترح إحداث وزارة منتدبة لدى رئيس الحكومة مكلفة بالشباب.

آليات التنفيذ :

63. تصادق الحكومة على الاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب وتسهر على تنفيذها. يسهر كل عضو من اعضاء الحكومة، كل في مجال اختصاصه القطاعي، على تطبيق مقتضيات الاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب، ويعد تقريرا بشأنها يُرفع إلى رئيس الحكومة تحت العناية الخاصة لهيئة يعهد إليها بقيادة الاستراتيجية.

64. تقوم لجنة وزارية مختلطة للشباب بالتبوع والتنسيق بين-الوزاري. المختصة فصليا مرة في إطار اللجنة المذكورة ضمانا للتعاون القطاعي بين-تخصصي وتتبع تنفيذ الاستراتيجية وخطة العمل. يمكن للجنة اتخاذ القرارات بناء على تقارير حول وضعية تقدم التنفيذ التي

65. تناط مسؤولية تنفيذ الاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب بالهيئة التي سيتم إحداثها. في هذا دد، يجب أن يحمل كل موظفي هذه الهيئة، بمختلف درجاتهم، باستملاك الاستراتيجية الوطنية المندمجة . كما يتعين أن يتخذ كل المبادرات التي يفرضها التوا ا ليتسنى لها ضبط فحواها، ونخص بالذكر المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعي عند ، دون إغفال تعميم الوثائق على باقي مؤسسات التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف، وعلى المجتمع المدني والشباب المعني نفسه.

● القيام بعمليات التحيين الدورية والتقارير السنوية حول التقدم الحاصل في الاستراتيجية

- نديات التي تعترض تنمية قطاع الشباب، خاصة تلك التي يثيرها المجلس
- ييل التعاون بين مختلف الوزارات من جهة، وبين الحكومة والمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعي والمجتمع المدني والقطاع الخاص من جهة أخرى بشأن السياسات والبرامج التي تهم الشباب.

66. وينتظر من المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعي أن يكون أداة لليقظة وتتبع وضعية الشباب والعمل الجمعي وأن يحقق انتظارات الشباب وذلك من خلال دأبه على :

- توسيع وتعميم مشاركة الشباب في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لبلدنا؛
- مساعدة الشباب على الاندماج في الحياة العملية والجمعية، وتقديم يد
- الذين يجدون صعوبة في التكيف مع محيطهم الدراسي أو الاجتماعي او المهني؛
- تسهيل ولوج الشباب للثقافة والعلوم والتكنولوجيا والتفتح الفني و الرياضي والترفيهي، مع الظروف المواتية لتفتح طاقاتهم الخلاقة وملكاتهم الإبداعية في كل المجالات؛
- م حالة التشخيص المتعلق بالقضايا التي تهم الشباب وصياغة مقترحات للهيئات

67. بالعودة إلى الاختصاصات الممنوحة للمجلس في متن الوثيقة الدستورية، نلفي أنه يُعهد للمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعي "بدراسة وتتبع المسائل التي تهم هذه المسائل وتقديم اقتراحات حول كل موضوع اقتصادي واجتماعي وثقافي

اب والعمل الجمعي وتنمية طاقاتهم الإبداعية وتحفيزهم على الانخراط في الحياة الوطنية بروح " وارتباطا بالاستراتيجية الوطنية لإدماج الشباب، سيكون المجلس مسؤولاً لأعمال التي تقوم بها المنظمات الشبابية. كما يقوم بتقييم الاعمال التي تقوم بها هذه المنظمات لتبين مدى مطابقتها للأهداف العامة والخاصة للاستراتيجية المندمجة للشباب. ا، تم تكليف المجلس بخلق شراكات وشبكات بين الهياكل الإطارات الجمعية التي تعنى بالشباب لتسهيل تنزيل مخطط العمل الميداني للاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب.

68. بتنوع مكوناته ومكوناته، يلعب المجتمع المدني دوراً رائداً في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب ويُنتظر من المجتمع المدني أن يرف

مادي للاستراتيجية الانشغالات اليومية للشباب وما، وأن ينخرط في تنفيذ الاستراتيجية من خلال أخذ المبادرة أو من خلال البحث عن مصادر تمويل البرامج والمشاريع التي

م مباشرة أو بشكل غير مباشر في تحقيق هدف أو العديد من أهداف الاستراتيجية.
على الحركات والجمعيات الشبابية آمال كبيرة لتنفيذ الاستراتيجية:
س الاستشاري للشباب والعمل الجماعي، تعلق على فعاليات المجتمع المدني آمال لممارسة دور
اجهة بين البيئة التي سيتم إحداثها لإدارة الاستراتيجية والشباب الذي ينشط
في إطار جمعي أو خارجه.

69. لابد أيضا من أخذ انشغالات الشباب بعين الاعتبار في ميزانية وبرامج الجماعات المحلية.
المغرب خطوات جبارة في ميدان اللامركزية، وصارت الجماعات الترابية تقوم بإع
(36) وكذا المبادرات المحلية للتنمية البشرية في إطار المبادرة
. وهكذا، ينبغي وضع المكون الشبابي في الحسبان.
مدعوة بدورها إلى إشراك الشباب أنفسهم في خلال هياكلهم وحركاتهم الجموعية، أو من خلال المجالس
لحلية للشباب، أو منظمات المجتمع المدني.

70. كشريك استراتيجي في مجال الإدماج الاقتصادي للشباب، ينبغي إشراك القطاع الخاص
والاستعانة به لتحقيق الأهداف المسطرة في الاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب. تعتبر
نفدرالية العامة لمقاولات المغرب وباقي الجمعيات المهنية والقطاعية مطالبة بانخراط ترابي أكبر،
ويمكن أن تتم مبادرات القطاع الخاص في ميدان النهوض بالشباب بشراكة مع جهاز تنسيق سياسات

71. يتطلب تحقيق عدد من المحاور الاستراتيجية والتدابير التي يفرضها تنفيذ الاستراتيجية الوطنية
المندمجة للشباب تعبئة موارد بشرية ومادية ومالية مهمة. فالاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب
عمل سيادي يُلزم بالدرجة الأولى رئاسة الحكومة، ويحتم عليها تخصيص الاعتمادات المالية اللازمة
. بدورها، تستفيد الحكومة بدورها في تحقيق هذه الاستراتيجية من دعم الجماعات الترابية،
أجهزة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وباقي البرامج القطاعية والشراكات التقنية والمالية.
د التي تبذلها الدولة والجماعات الترابية للنهوض بالشباب إلى مساهمات المجتمع المدني الوطني
والدولي، والفاعلا.

7. خطة العمل الميداني :

72. صَاحَبَت خطة العمل الميداني الاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب. ويُحدِّدُ هذا المخطط الذي يُغطي الفترة الممتدة بين 2015 و2030 عددا من التدابير العملية وطرق التنفيذ. تضمَّن كل محور من محاور الاستراتيجية التي ورد الحديث عنها مُسهباً أهدافاً خاصة وتدابير عملية

فمخطط العمل الميداني ينبثق عن الاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب، ويعتمد على:

- تحديد التدابير العملية لكل محور ولكل هدف خاص؛
-
- ()
-
-
-
-
-

73. عند بلوغ المخطط العمل الميداني السقف الزمني الذي حدد له، يتم إعداد مخطط عمل ميداني متجدد كدعامة تتوكأ على ما تحقق لتكريس ما تحقق وضمان استمرارية تنفيذ الاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب. بذلك، سيأخذ المخطط الثاني للعمل الميداني التطورات الجديدة التي تطرأ على السياق السوسيو اقتصادي والسياسي، السلم الجديد لترتيب الأولويات.

التتبع والتقييم :

74. لم يكن من الممكن الحديث عن تتبع تنفيذ الاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب دون وضع آليات التتبع والتقييم لتمكين الدولة والمجتمع المدني والشركاء والشباب أنفسهم من قياس وَقَع السياسات والبرامج التي تم انتهاجها وانسجامها الأنشطة القطاعية معها. وتخضع الاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب بشكل دوري لتقييم داخلي وآخر خارجي:

يتم من خلال جهاز مستقل وفي نهاية الفترة المحددة للمخطط العملي الميداني 2015-2030

ويرتقب أن تتوزع آليات تتبع وتقييم الاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب بين آلية استشارية مع . يقدم الفريق المكلف بالتنفيذ تقريراً حول تقدم تنفيذ كل التدابير واقتراح

سمح للدولة واجتمع المدني والشركاء والشباب أنفسهم بتتبع مآل ووُقع المشاريع والسياسات والبرامج التي أطلقت لفائدة الشباب.

75. وسيكون بالإمكان قياس تطور تنفيذ الاستراتيجية انطلاقاً من مجموعة من المؤشرات حول التنفيذ، ارتباطاً بالأهداف التي خطتها الاستراتيجية والقطاعات ذات الأولوية.

تقدم التنفيذ بشكل منتظم باستعمال نتائج التصميم الإطار الخاص بكل محور استراتيجي.

(2): فئة أولى من المؤشرات تحي

على النتائج المرتبطة مباشرة بتنفيذ التدابير التي اقترحتها الاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب؛ ثم فئة ثانية من المؤشرات تحيل على النتائج النهائية لتنفيذ الاستراتيجية قياساً على وضعية الشباب بالمملكة. ويبقى الوصول لهذه المؤشرات رهيناً أيضاً بالظروف الخارجية، ويقتضي تنفيذاً محكماً للسياسات والبرامج من طرف الميداني.

الجدول 2

ملخص أولي للمؤشرات الرئيسية (حسب الفئات)

الفئة الأولى: النتائج المباشرة التي تدعمها الاستراتيجية الوطنية		الفئة الثانية: النتائج النهائية المرتبطة بوضع الشباب	
المحور الأول: الرفح من الفرص الاقتصادية المتاحة للشباب ومن نسب تشغيلهم			
<ul style="list-style-type: none"> المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، مخطط المغرب (...) نسبة مشاركة الفتيات الشابات في البرامج العملية لسوق الشغل نسبة مشاركة الشباب المعوز في البرامج العملية لسوق الشغل نسبة المشغلين الذين عبروا عن افتقاد الشباب للمهارات الشخصية ولمعرفة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال 	<ul style="list-style-type: none"> () في صفوف الشباب نسبة المشاركة التسوية في القوى العاملة نسبة العمل غير النظامي 		
المحور 2: تطوير ولوج الشباب إلى الخدمات الأساسية وتحسين خدماتها وتقليص الفوارق الجغرافية			
<ul style="list-style-type: none"> معدل التردد على دور الشباب عدد الشباب المستفيدين من خدمات القرب التي تقدمها وزارة الشباب والرياضة (فيها خدمات التعاون الوطني) نسبة عدد جور ومراكز الشباب التي تُدار وفق مقارنة تشاركية مع الشباب -ثقافية التي تمت إعادة تأهيلها (الدور القروية للعائلة، دور الشباب، مآوي النساء، مراكز التعاون الوطني، المراكز الثقافية...) 	<ul style="list-style-type: none"> نسبة الشباب في وضعية تجعلهم (وضعية تشرد، الجنوح، استهلاك...) 		
المحور 3: تعزيز المشاركة الفاعلة للشباب في الحياة الاجتماعية والمواطنة واتخاذ القرار			
<ul style="list-style-type: none"> عدد الجمعيات التي استفادت من الدعم المالي العمومي أو للمؤسساتي لتقوية قدراتها عدد المستشارين التربويين الشباب (جماعيين إقليميين أو جهويين) 	<ul style="list-style-type: none"> نسبة الشباب الذي ينشط في الجمعيات وجمعيات التلاميذ والطلبة او بمنظمات (...) نسبة الشباب الذين سبقوا لهم ان شاركوا في عمل تطوعي/محلي الشباب في الاستحقاقات الانتخابية 		
المحور 4: تعزيز احترام حقوق الإنسان			
<ul style="list-style-type: none"> نسبة المؤسسات المدرسية التي أدرجت تيمة حقوق الإنسان في مساراتها الدراسية عدد التكوينات المخصصة للأطر الكلفة بالشباب في ميدان حقوق الإنسان 	<ul style="list-style-type: none"> نسبة الشباب الذين يعتبرون ان حقوقهم مصادرة نسبة الشباب الذين يعتبرون ان حريتهم في التعبير محمية بالقدر الكافي 		
المحور 5: تقوية المقتضيات المؤسساتية المتعلقة بالتواصل والإعلام والتقييم والحكامة			
<ul style="list-style-type: none"> إجراء بحوث دورية حول الأسر والشباب البحوث على الانترنت عدد الآراء الخارجية المستقلة التي قيمت البرامج العمومية الموجهة للشباب 	<ul style="list-style-type: none"> نسبة الشباب الذين عبروا عن ثقتهم في المؤسسات العمومية 		

المخاطر وسبل التخفيف منها :

76. عدم كفاية الالتزام الاستراتيجي والإرادة السياسية. يُجيم إحساس عام بالتوجس في صفوف الشباب حول صدق إرادة وقدرة الحكومات المتتالية على الانخراط الملتزم في مقارنة استراتيجية للإصلاح. منيع التوجس يكمن في تخلي حكومة عن الاستراتيجية التي تبنتها الحكومة التي سبقتها. وحتى وإن لم يتم التخلي عن الاستراتيجية كلياً، فإن غياب الإرادة السياسية في تنفيذه يقوم عاملاً في تناسيها ومن ثم إقبارها. كما أن هذا التوجس يبقى قائماً في حالة غياب الانخراط . وتحت طائلة الضغط والرغبة في إظهار نتائج أداء حكومي ناجز، تروم " " مر الذي يمكن أن ينحو بالاستراتيجية في منحى غير ذلك

الوارد ف التوصيات الصادرة عن التوقعات المستقبلية بعيدة المدى للاستراتيجية. فإذا كان تقيين وتغيير الاستراتيجية يدخل ضمن اختصاصات الحكومة، فإن التخلي عن الاستراتيجية الوطنية المندمجة يل يهدد بتعميق عجز وإفلاس السياسات الشبابية وبالتالي تكريس

من خلال قانون حول الشباب، وتشكيلة المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعي
ذا إعداد ميثاق وطني حول الشباب ملزم للأحزاب السياسية
والمنتخبين والمجتمع المدني وكل الفاعلين يمكن أن تشكل مجتمعة ضمانات حول مركزية الشباب والتزاما
بالإصلاح الذي دشنته الاستراتيجية الوطنية المندمجة بالمغرب.

77. الضغوط والنزاعات السياسية القائمة بخصوص بعض التدابير المقترحة.

كبير بين الفاعلين المعنيين حول الاستراتيجية ككل، ومحاورها وخطوطها الموجهة.
بعض التدابير العملية المقترحة يظل قائما إذا انتهج مختلف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين
مقاربات مختلفة. ما أن هناك تهديدا محتملا بالتنازع الذي قد يشجر بين مختلف الوزارات على
مستوى تحمل بعض التدابير بسبب تغليب منطق المصالح القطاعية الصرفة على الهدف الشمولي
الذي تضعه المقاربة المندمجة نصب أعينها حتى يفيد الشباب من نسق خدمات الدولة.
الذي ينبغي انتهاجه لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب يقوم على تبني مقاربة ترابية تضع
الشباب في قلب التنمية الترابية لتقطع مع مقاربة البني، وبالتالي تحقق التنزيل الميداني على سنوات
للتدابير المتضمنة في الاستراتيجية الوطنية لإدماج الشباب وفق التقائية وبرمجة تحدد فيها حدود
ت، وطرق التنفيذ والوسائل التي ينبغي توظيفها.

78. الإكراهات المالية. يمكن للإرادة السياسية المتجددة أن تنعكس على توفير الموارد المالية والمادية

اللازمة التي تكفل للاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب ولمخطط العمل الميداني سبل التنفيذ
. باعتباره طرفا رئيسيا في تنمية وتنفيذ الاستراتيجية، فإن الحكومة مسؤولة من خلال
مكوناتها الوزارية على توفير الموارد اللازمة لتنفيذ مختلف التدابير المقترحة. فكل وزارة معنية يجب ان
صص اعتمادا ماليا إضافيا للتنزيل العملي للتدابير المتفق بشأنها، على أساس أن يتم وضع مخطط
اف بأولويات واضحة وبتتبع صارم لشرح جدوى تخصيص وصرف الاعتمادات المالية التي
خصصتها جهات وطنية أو دولية لتمويل الاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب. في نفس الوقت،
سيستلزم تنفيذ الاستراتيجية دعامة المجتمع الدولي، مع ما يستتبع ذلك من تهديدات مرتبطة بعدم

79. **ضعف قدرات وسائل التنفيذ.** إن الوسائل المعتمدة للتنفيذ تشكل ضمانا للتنزيل السليم للاستراتيجية . إلا أن عدم كفاية وسائل العمل وخاصة الموارد البشرية ذات التأهيل العالي والطاقم

نفي وفرق العمل يشكل تهديدا لنجاح تنفيذ الاستراتيجية. مختلف الفاعلين للاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب أحد أبرز مقومات نجاح تنزيلها العملي، ويستدعي تبعا لذلك تنظيم حملة تواصلية وإخبارية فور مصادقة الحكومة على الاستراتيجية. وإذا كانت بعض التدابير لا تخرج عن تدابير متبعة ووجبت فقط تقويتها، فإن هناك تدابير جديدة تحتاج إلى مقاربة تكوينية عملية، خاصة في مجال المشاورات بين-القطاعية، ووسائل التخطيط والبرمجة وكذا تعزيز المقاربة التشاركية. التقني، خاصة ذلك الذي تقدمه مؤسسات دولية، أمرا محبذا في هذا المستوى من مست

80. **إغفال أخذ مسلسل اللامركزية بعين الاعتبار.** إن عدد الشباب الهام في الوسطين القروي والحضري يجعل منه فاعلا رئيسيا في مبادرات التنمية المحلية. لذا، من الضروري أن تتمحور الاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب حول مختلف المستويات الترابية لتلتمقي بقوة مع السياسات والاستثمارات على مستوى بالتالي تبلغ أهدافها نسب تغطية أكبر ومستوى تقديم خدمات قرب للشباب . فيمكن مثلا للقانون حول الجهوية الذي يرتقب ان تتم المصادقة عليه في غضون سنة 2013 أن ينص على مقاربات إدماج وتغطية ترابية لمشاريع وبرامج تم الشباب.

للاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب يجب ان يعتمد على البرامج الوطنية الكبرى الحالية، كالمبادرة ... لذلك، يمكن القول بان تعضيد التدابير المتخذة في إطار الاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب بالبرامج القائمة، ورفيها في ميدان اللامركزية وعدم التركيز قد تشكل إسهاما في تحسين جودة خدمات القرب المقدمة للشباب، خاصة في مناطق المغرب العميق.

81. **غياب التتبع والتقييم.** من نافلة القول التذكير بغياب التتبع المستمر لتطور سير المشاريع والمخططات الاستراتيجية بالاعتماد على مؤشرات دقيقة وما يستتبعه من استحالة تبين الفرق بين التدابير الناجحة وتلك التي لم تحقق الغايات المسطرة لها، وبالتالي يعيق غياب التتبع إمكانية اتخاذ تدابير تصحيحية تكفل للاستراتيجية كلها تنزيلا سليما. وتزداد مخاطر هذا المؤشر عندما لا تحدد المسؤوليات بدقة بين عدد مهم فاعلين حتى تتسنى مساءلة المسؤول منهم.

يمكن تحليل البيانات المتضمنة في خاناتها من تحديد سلم المسؤوليات والإخبار بذلك. مشاركة جميع الوزارات المعنية والثامها للعمل في إطار فريق للتنفيذ سيسهل لا محالة تتبع التدابير المتخذة . مهم مأسسة المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعي وامتداداته الترابية في ضمان التتبع الآني لتنفيذ التدابير المتخذة في إطار الاستراتيجية الوطنية المندمجة

8. الخطوات المقبلة :

المسؤولون	الآجال	الأنشطة	الخطوات المقبلة
السيد الوزير	2014	تقديم المشروع	عرض الورقة على موافقة السيد رئيس الحكومة
وزارة الشباب والرياضة	2014	تقاسم الصيغة النهائية للإستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب مع الشباب والأطراف المتدخلة	وضع الاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب على الانترنت من أجل الاستشارات
البنك الدولي ووزارة الشباب والرياضة	2014	<ul style="list-style-type: none"> ○ وضع مخطط عمل وتحديد الخطوات حسب الأهداف الخاصة والتدابير المقررة ○ جلسات عمل مع الشركاء المعنيون ○ اقتراح التقديرات المالية لمخطط العمل -2020 ; 2015-2020 2030 	وضع مخطط عمل وتقدير الاعتمادات المالية
البنك الدولي ووزارة الشباب والرياضة	2014	<ul style="list-style-type: none"> ○ وضع: - البرمجة متعددة السنوات القطاعية؛ - والبرمجة الشاملة متعددة السنوات ○ وضع معايير الفعالية وطرق تتبع تنفيذ الاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب ○ تصميم طرق تتبع التنفيذ المالي للاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب 	برمجة الاعتمادات المالية
الحكومة	2014	<ul style="list-style-type: none"> ○ عرض الاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب على نظر الحكومة ○ عرض الاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب على أنظار البرلمان 	عرض الاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب على موافقة المجلس الحكومي
السيد رئيس الحكومة		<ul style="list-style-type: none"> ○ إحداث الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالشباب ○ إحداث لجان بين-وزارية للاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب ○ إحداث المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجماعي 	وضع آليات تنسيق وتنزيل الاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب
وزارة الشباب والرياضة	2014	تنسيق إحداث المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجماعي مع الأطراف المتدخلة	وضع بنات لليقظة وتتبع وضعية الشباب والعمل الجماعي
السيد رئيس الحكومة		تقديم الأعضاء -بما فيهم ممثلي المنظمات السوسيوثقافية الشبابية والشباب وممثلي الهيئات المماثلة- من أجل تعيينهم رسميا	إقرار المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجماعي

الملحق 1 : عناصر التشخيص حول الشباب :

التربية :

1. خلصت الدراسات والمشاورات التي أنجزتها وزارة الشباب والرياضة في سنتي 2010 و2011 إلى تشكل تصورات دقيقة لدى الشباب بشأن السياسات التعليمية¹⁵.

الجيد سبيل النجاح الأوحده، وهو موقف يبرر قساوة الأحكام التي يطلقها الشباب على نظام التعليمي وأساتذته الذين يشتغلون في ظروف موسومة بعدم كفاية الوسائل والشروط المادية للتحصيل، خاصة فيما يتعلق وسائل النقل، والعنف داخل المؤسسات التعليمية، وتحالك البنات التحتية وقدم التجهيزات، وعدم حفيز في صفوف هيئة التدريس، وقلة فرص

التمرن المبكر في القطاع الخاص أثناء مرحلتي التعليم الثانوي والعالي، وغياب سبل أخرى للتعلم بالنسبة للشباب الذي انقطعوا مبكرا عن الدراسة وتعذر عليهم استئنافها في النظام التعليمي¹⁶. بخصوص هذه

ود شرح عميق بين الشباب " " "غير المتمدرس":

بين تجليات إقصاء الشباب غير المتمدرس نذكر عدم توفر هؤلاء على مصروف الجيب اليومي وعدم استعمالهم الإنترنت، ندرة مناسبات الالتقاء بينهم وبين الشباب المتمدرس ()
المدة التي تقضيها الشابات أمام التلفاز ويقضيها الشباب في الشارع، فضلا عن ضعف التصور حول المشاريع

2. في تقريره الأخير، أفاد البنك الدولي أن نسب الهدر المدرسي لازالت مرتفعة رغم الجهود المبذولة

مؤخرا لإدخال تحسينات على ميدان التمدرس¹⁷. فقد بينت المعطيات المستقاة من البحث الميداني النوعي أن معدلات التمدرس تنخفض بشكل مستمر ابتداء من سن الحادي عشرة ربيعا ()

يُكمل فيه الأطفال دراستهم في طور التعليم الابتدائي). ويتجاوز معدل الانخفاض عند البنات الانخفاض

المسجل لدى الذكور، خاصة في المناطق القروية. فنسب التسجيل لدى الإناث تتدنى لتصل 40% للإناث اللواتي تتراوح أعمارهن بين 11 و15 . قد أشار المجلس الأعلى للتربية أن عددا كبيرا من التلاميذ

لازالوا ينقطعون عن الدراسة دون أن يجوزوا على أي مؤهل كما كان الحال بالنسبة لـ 400 سي في مرحلة التعليم الابتدائي بسبب 2007

¹⁵ وزارة الشباب والرياضة، استطلاع الرأي: تصور الاحتياجات الخاصة للشباب، فبراير 2012؛ الشباب بالمغرب: أنماط العيش، وجهات النظر، القيم والمطامح (دراسة نوعية)، 23 مارس 2010

¹⁶ وزارة الشباب والرياضة، الاستشارات الوطنية للشباب: خلاصة تركيبية للموائد المستديرة، 23 ماي 2011

¹⁷ البنك الدولي، النهوض بالفرص المتاحة للشباب ومشاركتهم، ماي 2012

تشير إلى أن تلميذا من أصل خمسة قد كرروا السنة في طور التعليم الابتدائي برسم موسم 2008. تضرب أطنابها وتحرم معدلاتها المرتفعة الحقلين الاقتصادي والاجتماعي من مهارات شباب تعوزه فرص إبرازها¹⁸.
3. عموما، وفي أفق تطوير قدرات النظام التربوي، اقترح المشاركون الشباب في التشخيص الذي أنجزته وزارة الشباب والرياضة عددا من المسالك: 1- المحتوى البيداغوجي (بتحديث مناهج التدريس

(... 2-

(... 3-

) (خلق خلايا المساعدة والاستماع، واجتثاث ظاهرة العنف وتخفيف منابعتها، وتطوير عروض دروس الدعم المجانية بالمدرسة، وكذا القيام بحملة تحسيس حول تبعات السلوكيات المخفوفة بالمخاطر، مع تحسين توجيه

المساواة، وتوفير إعانة مادية للتلاميذ المعسرین...)

التكوين والتنمية الذاتية :

4. إن الخصائص المسجل في مجال التكوين (أي نسبة الأشخاص الشباب تحذوهم الرغبة في متابعة تكوين تقني ويتعذر عليهم ذلك) يعرف ارتفاعا كبيرا في أوساط الشباب ذوو المستوى التعليمي الأدنى. فنسبة الشباب الذي يتابع تكويننا مستمرا ترتفع بارتفاع المستوى الدراسي، وترتفع بالتالي الرغبة في 1,3% فقط من الشباب الذكور الذين سبق لهم أن تلقوا تعليما ابتدائيا .
29% من الشباب الأجير الذين تلقوا تعليمهم في السلكين الثانوي والعالى. بخصوص هذه النقطة، ففي الوقت الذي لم تتجاوز نسبة الشباب الذين أحسوا بالحاجة إلى مزيد من التكوين بعد 36%، فإن هذه النسبة قفزت تصل 50%

. تجدر الإشارة إلى أن عدد النساء اللاتي تابعن تكويننا تقنيا يفوق عدد الرجال.

يتابعن عادة تكويننا في ميدان الخياطة التقليدية، إعداد الحلويات، الطبخ، الخياطة، تربية الأطفال... في حين يتوجه الشباب إلى التكوين في الإصلاح الميكانيكي، والترصيص وتصنيع الجلد، إلخ.¹⁹

5. وحسب التشخيص الذي قامت به وزارة الشباب والرياضة حول الشباب، فإن هؤلاء يشكون من غياب وسائل الإخبار والتوجيه والتواصل بشأن مختلف عروض التكوين المهني، خاصة بالنسبة لمن انقطعوا مبكرا عن الدراسة. كما يلتمس الشباب تحويلهم منحا لمتابعة تكوينات مهنية، والولوج لدو لمعرفة أكبر بمحيط المقاول، وتكسيبهم التجربة المهنية اللازمة للانتقال إلى سوق الشغل. لذا، وفي إطار اللجنة بين

18 المملكة المغربية، المجلس الأعلى للتعليم، تقرير حول وضع وآفاق نظام التربية والتكوين برسم سنة 2008

19 البنك الدولي، مرجع سابق

وزارة المكلفة بوضع الاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب، أوصت
ض التكوين المهني مع السياق المباشر الذي يعيش فيه الشباب، وحسب المعطيات الاقتصادية المحلية ،
وجعلها ضمن أولويات متعهدي خدمات التكوين المهني.

الشغل/وريادة الأعمال :

6. خلال المشاورات التي نظمتها وزارة الشباب والرياضة، أشار الشباب إلى ضآلة فرص إيجاد فرصة
عمل، وإلى اضمحلالها المضطرب بسبب المحسوبية والتمييز اللذان يعرفهما شغل بعض المناصب.
الشابات، يشكل ارتداء الحجاب إحدى أهم المشاكل التي تحول دون الحصول على عمل.

أما بالنسبة لإحداث مقابلة، فإن أهم المثبطات التي تعترض حاملي المشاريع ترتبط بالنسبة لـ34%
الذين عبأوا الاستمارة بعدم التوفر على رأسمال، في حين يرى 32% منهم أن مرد ذلك غياب الاستشارة
والنصح والتوجيه، في الوقت الذي يرى فيه 24% أن المشكل الحقيقي يكمن في ضرورة التوفر على محل

البرامج المدرسية مع متطلبات سوق الشغل والجزء .

لغياب التوجيه منذ البداية حول متطلبات سوق الشغل وعدم الإلمام بالخطوات التي تسبق خلق مقابلة.
الشباب بالعالم القروي فقد لوحظ أنه مسكون بالرغبة في الهجرة إلى الخارج.

7. هذه الانطباعات التي عبر عنها الشباب أكدها التقرير الأخير للبنك الدولي الذي أوضح أن الشباب
يعاني من الإقصاء بشكل كبير من التنمية الاقتصادية المضطربة التي عرفها المغرب خلال العقد
الأخير. فبالرغم من ارتفاع نسبة البطالة في صفوف الشباب، بمعدل 22 38

للإناث، فإن هذا الارتفاع يعطي إلا صورة جزئية عن حجم الإقصاء الذي يتعرض له الشباب في

21 (1) .

• فما بين سنتي 2009-2010، كان حوالي 90% الشباب غير
المتدربين في وضعية بطالة أو خارج سوق الشغل، مما يمكن معه القول أن التطور المسجل في مجال
التعليم لم يترجم إلى انتقال فعال نحو سوق الشغل.

• الغالبية الكبرى من الشباب العاطل شبه متعلم أم غير متعلم بالمرّة: فحوالي 80 بالمائة منهم لم يدرسوا
الكاد المرحلة الثانوية، في الوقت الذي نجد أن 5 بالمائة فقط لها تكوين جامعي. وبالرغم من

20 اللجنة الفرعية للتكوين في إطار الاجتماعات متعددة الأطراف لإعداد الصيغة الجديدة للاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب

21 "النهوض بالفرص المتاحة للشباب ومشاركتهم، ماي 2012

لك، فإن التدخلات السياسية العمومية بالمغرب لم تهتم إلا بالشباب الحاصل على شواهد عليا، في حين تم تهميش الغالبية العظمى ذات مستوى تعليمي أدنى؛

• يشير الشباب العامل، ذكورا وإناثا، إلى الطبيعة السيئة لعملهم، وغياب تغطية وامتيازات اجتماعية (حوالي 88% من الشباب يشتغلون دون عقد عمل، مما يعني أن معظم مناصب الشغل يوفرها القطاع غير المنظم) - (خاصة في القطاع غير المنظم الذي تتميز مناصبه بطابعها الموسمي أو الجزئي)، وظروف ا

• شاب واحد من اصل خمسة شبان يشتغل في القطاع الفلاحي ()
(7) 10 () . ورغم

قساوة ظروف الاشتغال في الميدان الفلاحي، فإن هذا القطاع يتيح فرصا مهمة مدرة للدخل ؛ للشباب غير المؤهلين، لعدم استطاعتهم الولوج للتكوين التقني الذي يرغبون فيه.

• ما في نفس سياق الدراسة التي أنجزها البنك الدولي، تفيد التقارير التحليلية النوعية التي قام بها البنك الدولي أن الكلفة الاجتماعية تظل جد مرتفعة وان الشباب الذكور يعبرون عن

8. حسب تقرير صادر سنة 2007 عن المندوبية السامية للتخطيط، فإن 94 بالمائة من رؤساء الوحدات الإنتاجية غير النظامية (المتراوحة أعمارهم بين 15 و 24 سنة) لا يتعدى مستواهم التعليمي الطور الإعدادي 48 بالمائة لم يتجاوزوا مستوى التعليم الابتدائي. عدد رؤساء الوحدات الإنتاجية غير المهيكلة قد سجل منحى تناقصيا طال 15.000 في الفترة الممتدة بين سنتي 1999 2007، مع تسجيل نقص في حدود النصف في صفوف النساء (25.101 إلى 12.136)²².

9. وعموما، يرى الشباب أن الولوج إلى سوق الشغل صار بالنسبة إليهم أكثر صعوبة، رغم ترسخ القناعة لديهم بأنه من الممكن أن ينجحوا حتى لو كانوا ينحدرون من طبقات اجتماعية معوزة ويفضلون التشغيل الذاتي أو التوظيف في القطاع العمومي. بخصوص التشغيل الذاتي، يقترح الشباب توجيه الدائم تؤولهم للولوج للبرامج المتاحة، والاستفادة من المساعدات التي تشمل

ت الفتيات يبحثن من خلال الشغل عن الاستقلال المادي، فإنهم يتقن أيضا إلى التفتح الذاتي من خلال الشغل باعتباره وسيلة لفرض الذات داخل الأسرة النووية وداخل بيت الزوجية وداخل المجتمع ككل.

وإجادة اللغات الأجنبية من أهم مقومات النجاح المهني²³

10. يلتزم الشباب المغربي المقيم بالخارج تخصيص جزء من الاستثمارات لصالحه. للاستشارات التي قامت بها الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج بشراكة مع وزارة الشباب والرياضة، عبر الشباب المغربي المقيم بالخارج عن رغبتهم في الحصول على تكوينات عملية ودورات تدريبية حتى يتسنى لهم اقتحام سوق الشغل بالمغرب، خاصة في الميدان الفلاحي، وتطلعهم إلى تسهيلات قرب تم أساسا وضع ضمانات قانونية لحماية المستثمرين الشباب، وخلق شبك وحيد في ميدان الاستثمار، ومنح تسهيلات بنكية وتقوية أنظمة التواصل عبر الانترنت.

الصحة :

11. الشباب أقل نزوعا نحو استشارة طبيب في حالة الإصابة بالمرض.

43%

الشباب، في حين تصدر المشاكل المرتبطة بالصحة الإنجابية قائمة الانشغالات الصحية للفتيات . ومن ضمن العوامل التي تحد من ولوج الشباب للخدمات الصحية نجد أساسا غياب حملات تحسيسية وتواصلية مع المختصين في الميدان الصحي، ضعف المعلومات المتوفرة لدى الشباب (، الصعوبات الكبيرة التي تعترض طرح الانشغالات الصحية للنقاش، خاصة إذا تعلق الأمر بالخوض في المسائل المتعلقة بالصحة الجنسية . ويفضل الشباب بالدرجة الأولى الحديث عن مشاكلهم الجلدية ومشاكل الب

). ولم يفت الشباب الإشارة أيضا إلى غياب البنيات التحتية (

()، ارتفاع ثمن الخدمات .

جهودا جبارة لتجاوز هذين النقيصتين اللتين تعتريان الخدمات الصحية.

12. وفق التمثل الذي ينظر من خلاله الشباب المشاركون في الاستشارات للصحة، طالب هؤلاء بضرورة توسيع حملات التوعية والتحسيس الطبيين، خاصة في الأحياء والمناطق ناقصة التجهيز، وتوفير عرض خدمات صحية للقرب عبر تجهيز دور الشباب ومراكز القرب بالأدوات

الآفات الاجتماعية :

13. تهدد الشباب 3 آفات اجتماعية هي التدخين، والكحول والمخدرات.

التشخيص الذي قامت به وزارة الشباب والرياضة أن المخدرات منتشرة في صفوف جميع الأوساط السوسيو اقتصادية، وأن القنب الهندي المدخن على شكل لفافة حشيش هو الأكثر استهلاكاً²⁴. تماماً كما هو الشأن بالنسبة للسجائر التي يقر الشباب بمعرفتهم بأضرارها الوخيمة دون القدرة على التوقف عن تدخينها أو التقليل منها على الأقل، والأدهى أن أغلب المستجوبون أفروا أنهم يعرفون في وسطهم شخصا كانت المخدرات سببا في القضاء عليه.

45 40 25

المغربي سبق لهم ان استهلكوا الحبوب المهلوسة (القرقوبي). يذكر أيضا أن المجموعات البؤرية التي جمعها البنك الدولي في إطار دراسته وصفوا بصراحة استعدادهم للانحرف لارتكاب الجرائم والجنح (نصاب، دغارة، سرقة، اعتداء، تخريب، ومخالفات أخرى).

الجنحي بضعف في الشخصية، ومحاولة الهروب من الواقع، والفقر، وغياب الرقابة الأسرية، ورفقة السوء، والتشردم العائلي والمشاكل الاجتماعية، وبالتالي، يستدعي الأمر فتح حوار مع الشباب بغية . لذا، طالب الشباب بالتصدي لهذه الآفة في عقر دارها ومحاربة ظاهرة العنف والسلوكيات المشبوهة بالمدارس ومحيطها، مع تنظيم أنشطة موازية لمحاربة الجنوح.

14. اقترح الشباب أن تقدم الجمعيات ودور الشباب خدمات التأطير والتكوين والإخبار حول

مخاطر المخدرات والإجرام. وعلى ضوء واقع الفراغ الذي تتسبب فيه معضلة البطالة، عبر الشباب عن اقتناعهم بأن بمقدور الجمعيات اقتراح توظيف مهيكّل لملء الوقت للشباب من أجل المشاركة في أنشطة تربوية لتقوية الذاكرة، وأشكال تعبيرية تُبرز قدراتهم، حتى يتسنى الإسهام في تفادي السلوكيات المخفوفة بالمخاطر (...).

ل الهاجس الأكثر ترديدا في تصريحات الشباب

من فئات اجتماعية فقيرة²⁶.

24 المملكة المغربية، وزارة الشباب والرياضة، كتاب الشباب، 2011

25 دراسة وطنية بمؤشرات متعددة وصحة الشباب، وزارة الشباب والرياضة، الرباط 2007

26 تشخيص أنجزته وزارة الشباب والرياضة ما بين سنتي 2010 و 2011

الدين :

15. حسب التقرير الذي أعده المجلس الاقتصادي والاجتماعي حول "إدماج الشباب عن طريق الثقافة"، فإن علاقة الشباب، خاصة الطلبة منهم، مع الدين قد عرفت زيادة ملحوظة في نسبة المواظبين على الصلاة. وبالرغم من ذلك، فإن الشباب أقل ارتباطا بالدين مقارنة بأبائهم، حيث بينت نتائج "البحث الوطني حول القيم" (2004) 50% من الشباب يواظبون على الصلاة 94% بالنسبة للأشخاص الأكبر سنا. ويسعف هذا المؤشر للقول بأن هناك نسيبا هامشاوية شخصية أكبر تمحضت من جهة عن التغيرات التي لحقت بالمجتمع المغربي، ومن جهة أخرى عن سهولة ولوج الشباب إلى العرض الديني الوافر من خلال التعليم، ووسائل الاتصال الكلاسيكية والإلكترونية، ومصادر البث الوطنية والعربية والعالمية. بني حاليا وفق

يعزز شعور الفرد بالاستقلالية ويفتح المجال لتنوع وتعددية القيم²⁷.

16. وقد عبر الشباب المشارك في التشخيص المنجز من طرف وزارة الشباب والرياضة عن شعورهم بتنامي التطرف ببلدنا، وعبروا عن تمنيتهم إشاعة النموذج النبوي وسننه في صفوف الشباب والتثوية بشمائله، وشرح الدين بشكل أفضل من خلال المدرسة ودور الشباب، دون إغفال الحض على تنمية الانفتاح الفكري. إلا أن الشباب أبانوا رغم ذلك عن تسامحهم الكبير بشأن التنوع الديني (82%) وحرية المواظبة على أداء الفرائض الدينية أو عدمه (74%) مُبدِين رفضهم للتطرف الديني (83%)²⁸.

المواطنة / السياسة / القيم :

17. قبل الربيع العربي، لم يكن الشباب المغربي يُعبر كبير اهتمام للحياة السياسية والمدنية والسياسية. بالاعتماد على إجاباتهم وخطاطات تدبير الزمن، اتضح أن الشباب لا يترددون على النوادي والجمعيات ات المجتمع المدني إلا لماما، حيث أن واحدا فقط من أصل مائة شاب صرّح بأنه شارك في عمل تطوعي خلال الشهرين اللذين سبقا تاريخ الاستجواب²⁹. كما أن دور الشباب تكون غالبا غير ماهرة، ولا يتردد عليها (7,5%) (4,6%) (4,4%). وقد رسمت البحوث السابقة التي تم إنجازها من قبل بالمغرب صورة أكثر إيجابية. فحسب بحث وطني حول 2002 15,2% من الشباب أكدوا انخراطهم في جمعية ما، بنشاط

27 المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول إدماج الشباب عبر الثقافة، مارس 2012

28 تشخيص أنجزته وزارة الشباب والرياضة ما بين سنتي 2010 و2011

29 البنك الدولي، النهوض بالفرص المتاحة للشباب ومشاركتهم، ماي 2012

ومشاركة مرتفعين يصلان حوالي 44% بالنسبة للفئة العمرية التي يتراوح سنها بين 15 و19³⁰. ورغم التطور المضطرد الذي عرفه النسيج الجمعوي المغربي، فإن الظروف التي تشتغل فيها الجمعيات تظل غالبا غير ملائمة لإنجاح أنشطتها وضمان التتبع الجيد. وبالرغم من تنوع المجالات التي في أنشطتها ووسائل تسييرها تعتبر أمرا ضروريا بغية تشجيع انخراط شبابي فاعل في العمل الجمعوي بالمناطق

18. في الواقع، لازال فهم الشباب لمفهوم المواطنة يتسم بالضعف

صار من الضروري تحميلهم مسؤولياتهم وإشراكهم في القرارات والخطوات المهمة التي تم البلد. أن المدرسة تعتبر أول فضاء تعرفوا فيه على مفاهيم المواطنة والقيم منذ نعومة أظفارهم. كما تضطلع الجمعيات بدور مهم في تكوين وإخبار الشباب. وقد عبر الشباب عن تفاعلهم بشأن مستقبل النمو المستقبلي للبلاد وعن رغبتهم في الانخراط في الدينامية التنموية للأمة وتنمية قيم الهوية. في نفس السياق، عبر الشباب المغربي المقيم في الخارج عن رغبتهم في دعمهم ليدعموا بدورهم إيقاع الأنشطة المنظمة بالمغرب وتمكينهم من التعرف على تاريخهم وثقافتهم من خلال خلق بنى استقبال بمقدورها تقوية الهوية الوطنية للشباب المغربي المقيم في

19. رغم ممارسة حوالي 45% للرياضة، فإن المشاركة الشبابية في أنشطة ترفيهية وثقافية تبقى هزيلة.

فالشباب يقضون جل وقتهم الثالث رفقة أهلهم وأصدقائهم، أو يستمعون للراديو أو الموسيقى، أو يشاهدون. هذه الأنشطة الترفيهية تستحوذ في المتوسط على 90% من وقتهم المخصص للترفيه. قليلة هي المؤسسات التي تقدم أنشطة ترفيهية أو ثقافية على نحو يجعل الشباب يولت التوجه نحو نوادي الانترنت أو

31

التي يمارسها الشباب. لهذا، عبر الشباب عن نزوعهم إلى الأنشطة الرياضية والثقافية لعلمهم الصميم بالأثر الإيجابي لهذه الأنشطة على الجسم والعقل. الرياضة والثقافة بتخفيض أئمة الولوج إلى الأندية الرياضية والثقافية، وتكييف أفضل للأنشطة حاجاتهم، وتأطيرا أنسب، علاوة على تغطية شاملة بالتجهيزات والبنى التحتية الرياضية والثقافية. وقد اقترح الشباب المغربي المقيم بالخارج تقاسم تجاربهم عن طريق خلق فرص لتكوين أبناء وطنهم وتدريبهم والإشراف عليهم في المجال الرياضي.

20. بالمقابل، يشير تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي الخاص "بإدماج الشباب عن طريق الثقافة" إلى

عدم نجاعة العمل الثقافي العمومي في مجالي التربية والخدمات الاجتماعية لعاملين هُما:

³⁰ وزارة الشباب والرياضة، 2011، الإستشارات الوطنية للشباب

³¹ صندوق الأمم المتحدة لدعم التنمية / مشروع سند، تقرير حول مراقبة الانتخابات، نونبر 2011.

الاستثمار في البرامج ذات حمولة ومضمون ثقافيين، ومحدودية الاهتمام المخصص للأبعاد المكونة للثقافة . ويشكل الفراغ الثقافي الذي يعاني منه العديد من الشباب خاصة في الأحياء الفقيرة والمدن الصغرى والقرى وصعوبات الاندماج من خلال الشغل، كلها عوامل تجعل الشباب عرضة لجميع أشكال التأثيرات

تنجح في إشاعة قيم الثقافة العصرية³².

21. الوعي بأهمية المجال البيئي مترسخ لدى الشباب إلا أنهم يجدون صعوبات في إعطاء المجال البيئي تعريفاً (فالتعريف يرتبط في ذهنهم بشكل حصري بالطبيعة)، ويشتكون من ضعف التدابير

للحفاظ على البيئة. كما عبر الشباب المشاركون في اللقاءات المنظمة من طرف وزارة الشباب والرياضة عن الحاجة إلى تطوير سبل التحسيس بأهمية حماية البيئة لتشمل غير المتدربين، بدل اقتصرها على المؤسسات

22. لا يعترف الشباب عن السياسة، بقدر ما يعبرون عن اهتمامهم بها بشكل مختلف. فالأسباب التي تجعل

الشباب يتغاضون عن الوسط السياسي ترتبط أساساً بغياب التحسيس الذي يقتصر على فترة الاستحقاقات الانتخابية، وفقدان الثقة في سياسيين لا يلتزمون بوعود قطعوها على أنفسهم، وغياب الشفافية لدى³³. هذه اللامبالاة تتجلى بوضوح في التخلي عن ممارسة حقهم في التصويت ويقلصون

2009، لوحظ عزوف

انتخابي مكثف كاد أن يتحول إلى مقاطعة لصناديق الاقتراع بعد أن صوتت 37% فقط من الهيئة الناخبة.

عزوف يمكن اعتباره أيضاً نوعاً من أنواع الاحتجاج السلمي على نسق لم يعد الشباب يؤمنون به.

25 نونبر 2012 في السياق الذي تلى الأوراش الإصلاحية الكبرى للاستجابة

لائتنظارات شباب صار أكثر التزاماً وانخراطاً. وقد لمسنا هذه التعبئة الشبابية من خلال تواجدهم في الأجهزة الاقتراع، وبدرجة أقل كملاحظين في الانتخابات.

الاهتمام لا يتعلق إلا بفتحة ضئيلة من الشباب، وبدرجة أقل الشباب المهتمش أو شباب العالم القروي³⁴.

23. يتطلع الشباب المغربي المقيم بالخارج إلى إشراكهم في وضع الاستراتيجيات والسياسات الخاصة

بالشباب، وتمثليتهم داخل أجهزة اتخاذ القرار. ويلتمس الشباب المغربي المقيم بأرض المهجر خلق

قنوات للتواصل وتعزيزها بالوسائل اللازمة التي تخول لهذه الشريحة المشاركة في الحياة السياسية، وكذا وضع

لهم التمتع بحقوقهم كمواطنين مغاربة.

³² المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول إدماج الشباب عبر الثقافة، مارس 2012.

³³ التشخيص الذي أنجزته وزارة الشباب والرياضة ما بين سنتي 2010 و2011

³⁴ البنك الدولي، مرجع سابق

حقوق الإنسان :

24. يشتكي الشباب من غياب معايير ونماذج تتحدد من خلالها سمات السلوك المواطن، ومن غياب الانخراط العائلي في التربية المواطنة، ومن استفحال ظاهرة الرشوة على نطاق واسع بالمغرب. اللقاءات التي نظمتها وزارة الشباب والرياضة، تبين أن الشباب يعرفون ما يدخل في حقوقهم وما يدخل في . في نظر الشباب، يعتبر الحق في الحياة، والحق في التعلم، والحق في الهوية، والحق في الجنسية، الحق في الصحة، الحق في التغذية، الحق في الترفيه، الحق في الحماية من الاعتداءات الجنسانية، الحق في الحماية من سلطوية الحق في الشغل، والتربية والمساواة بين الرجل والمرأة.

المدرسة ودور الشباب، وداخل الجمعيات التربوية وخلال فترة المخيمات الصيفية.

25. تعتبر الفتيات الصغيرات الفئة الأكثر عرضة للهدر المدرسي وتسهم بعدئذ في توسيع قاعدة النساء الأميات الأكثر عرضة للعنف. فأسباب العنف القائم على النوع ترجع إلى قلق وجودي لدى الشباب وإرث تربوي ناظمه تعامل الأب أو الأخ مع النساء. وفي رأي الشباب المشارك في اللقاء من طرف وزارة الشباب والرياضة، فإن البنات الشابات في المدارس أو في وسط العمل معرضات للتحرش

26. أما البحث الوطني الذي قامت به المندوبية السامية للتخطيط سنة 2004 حول الإعاقة فقد بين أن حوالي 5,12% من سكان المغرب - أي 1.530.000 نسمة - تعيش واقع الإعاقة. في المغرب، تعتبر النساء والشباب المعاق ضحية تمييز مزدوج يتأسس على الإعاقة والنوع وأيضا على عدم إدراج عنصر . فالأفكار النمطية التي تؤطر الأشخاص المعاقين والتعاطي مع قضاياهم،

خاصة فئة النساء لم تك

والشباب في وضعية إعاقة لم تكن يوما قضية تتبناها التنظيمات التي تسعى للانتزاع الاعتراف بحقوق النساء والشباب عموما والنهوض به³⁵. كما أن تحليل الوضع السائد خلص إلى أن النموذج المفاهيمي المتبعة بالمغرب بخصوص الإعاقة أصبح متجاوزا ويسهم في تكريس الحواجز الثقافية والسوسيو- ويقف بالتالي حائلا دون توفير مناخ ملائم للمشاركة الاجتماعي للأشخاص في وضعية إعاقة³⁶.

³⁵ دراسة حول الوضعية القانونية للأشخاص المعاقين بالمغرب- الائتلاف من أجل دعم الأشخاص في وضعية إعاقة- ماي 2011

³⁶ تقرير حول احترام الحقوق وإدماج الأشخاص في وضعية إعاقة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي 2012

الحكامة والتواصل :

27. إن الدعم الفعلي للشباب من أجل ممارسة مواطنة في الفضاء العمومي والجهود التي تبذل لاستعادتهم الثقة في مؤسساتهم العمومية يشكلان بعض التحديات الاستعجالية التي تواجه صياغة تعاقد اجتماعي جديد مع جيل الشباب المغربي. أبانت التصورات التي عبر عنها الشباب في إطار الشباب رغم عدم توفرهم على مدارك حول مهام وطرق تسيير أهم المؤسسات العمومية ()، وحتى وإن كانت تعوزهم معرفة الشأن العمومي فإنهم ينتقدون الطرق غير الشفافة لتدبيرها.

لال يستلزم حكمة جيدة في تدبير الشأن العمومي ويوصون بوضع نظام تتبع لسياسات العمومية التي يتطلعون للمشاركة فيها، خاصة من خلال إحداث وتفعيل المجلس

28. كما أشار الشباب المشارك في التشخيص الذي أنجزته وزارة الشباب والرياضة إلى النقص الإعلامي والتواصل حول السياسات والبرامج الموجهة للشباب. في هذا الإطار، يرى الشباب أن وسائل وقنوات التواصل والإعلام جد محدودة أو تسهم في خلق الخلط. فالشباب المنحدر من أحياء فقيرة خصوصا يجهلون في الغالب وجود بعض المؤسسات القائمة () وبرنامج مقاولاتي³⁷ بسبب موقع تواجد هذه الهياكل المؤسساتية بعيدا عن مقر إقامتهم، أو بسبب عدم وجودها، وغياب تواصل مؤسسي وبنية للإعلام والتوجيه.

29. في النهاية، من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن المعطيات الإحصائية حول الشباب متوفرة حاليا. لذلك، تم التماس إعادة البحوث الدورية، كتلك التي يقوم بها البنك الدولي، حتى يتسنى التوفر على معطيات مقارنة تمكن من تتبع تطور وضعية الشباب داخل المرغب وخارجه (الشباب المغربي المقيم). ويتعين على المؤسسات المغربية المسؤولة إنجاز هذه البحوث ليها متاحا للعموم وللمجموعات البحث العلمي الجامعي. كما يتعين إنتاج إصدارات خاصة في ميادين متعددة حول الشباب المغربي المقيم بالخارج، ووضعها رهم إشارة القنصليات وعلى مواقع الشبكة العنكبوتية التي تُعنى بالشباب في أفق تقوية التواصل وبث الخبر ليصل أكبر عدد ممكن من الشباب والمسؤولين.

³⁷ تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي حول "تشغيل الشباب، قبراير 2012 وتقرير البنك الدولي حول "تشجيع فرص ومشاركة الشباب، ماي 2012

الملحق 2 : توجهات الشباب للمشاركة في سوق العمل :

جدول مقارنة بين معدلات البطالة الواردة في البحث الوطني حول التشغيل لسنة 2009 والبحث الوطني حول الأسر والشباب المنجز بين سنتي 2009-2010			
البحث الوطني حول الأسر	البحث الوطني		
2010-2009	2009		
38.7	31.8	24-15	حضري
24.1	19.2	34-25	
15.5	8.7	24-15	قروي
7.5	3.9	34-25	
28.1	18	24-15	المجموع
17.4	12.7	34-25	
المصدر: أرقام المندوبية السامية للتخطيط وحسابات موظفي البنك الدولي المعتمدة على نتائج البحث الوطني حول الأسر والشباب 2009-2010			

البحث الوطني حول التشغيل الذي انجزته المندوبية السامية للتخطيط بحث تمثيلي قدمت من خلاله المندوبية معطيات إحصائية رسمية مفصلة ومؤشرات فصلية حول واقع التشغيل والبطالة بالمغرب.

ويعرض الجدول مقارنة بين معدلات البطالة في صفوف الساكنة النشطة انطلاقاً من الأبحاث الوطنية الفصلية المنجزة في شهري يناير وديجنبر 2009، والبحث الوطني حول الأسر والشباب بالمغرب 2009-2010 الذي انجز بين أكتوبر 2009 ومارس 2010. وحيث أن فترات إنجاز البحثين الوطنيين غير متزامنة تماماً، يبقى قياس البحثين لمعدل البطالة بطرق مختلفة احتمالاً قائماً.

كما يمكن أن ينتج عن هذا الاختلاف تباينات تفسيرها أيضاً في اختلاف طرق واستراتيجيات اختيار العينات التمثيلية للساكنة المعنية واختلاف منهجية تجميع المعطيات.

يبين الجدول أن التقديرات حول البطالة وفق البحث الذي أجري حول الأسر والشباب بالمغرب جد مرتفعة بالنسبة للشباب بجميع أطرافهم. فعلى سبيل المثال لا الحصر، فحسب البحث الوطني حول التشغيل لسنة 2009، بلغ معدل بطالة فئة الشباب (15-24 سنة) بالوسط الحضري نسبة 31,8%، في حين انتقل هذا المعدل حسب نتائج البحث الوطني حول الأسرة والشباب بالمغرب إلى 31,7%.

بالمقابل، يمكن تسجيل اتفاق في استقراء البحثين للتوجهات العامة المتعلقة بمؤشري وسط الإقامة والفئة العمرية للتدليل على ذلك، يمكن أن نسوق اتفاق نتائج البحثين بشأن ارتفاع معدلات بطالة الشباب بالوسط الحضري بالمقارنة بمعدلاتها بالوسط القروي.

كما أن نتائج البحثين الوطنيين متطابقة بخصوص ارتفاع معدلات البطالة بالوسطين الحضري والقروي بالنسبة للفئة العمرية 15-24 سنة مقارنة بالفئة العمرية 25-34 سنة.

وبعض النظر عن الاخطاء التي تعتور اختيار عينة الدراسة واختلاف فترات مباشرة البحث الميداني، فإنه من المحتمل ان يكون اختلاف بروتوكول الدراستين الميدانيتين وراء تباين النتائج الإحصائية. تجدر الإشارة أيضاً إلى أن البحث الوطني حول الأسرة والشباب قد اتجه نحو التضييق ليدخل في زمرة الشباب فقط النشيطون المشتغلون من اشتغلوا على الأقل يوماً واحداً خلال سبع أيام التي سبقت ملئ الاستجواب لملء الاستبيان، في حين انصرف البحث الوطني حول التشغيل نحو التوسع في تعريف مفهوم الشباب موضوع الدراسة ليشمل حتى أولئك الذين اشتغلوا ولو لمدة ساعة واحدة خلال نفس الفترة المرجعية، والأكيد أن هذا الاختلاف في تحديد المفاهيم والمؤشرات قد أثر على النتائج الإحصائية للبحث الوطني حول الأسرة والشباب التي كانت نسبياً أقل من نتائج البحث الوطني حول الشغل الذي قامت به المندوبية السامية للتخطيط.

المصدر: البنك الدولي 2010، بحث حول الأسر والشباب، 2009-2010
حكومة المغرب، 2009، دراسات حول التشغيل، الرباط

الملحق 3 : الإطار العام لتدابير تنزيل الاستراتيجية الوطنية لإدماج الشباب :

التدابير ذات الأولوية في أفق 2020	التدابير التكميلية في أفق 2030	
المحور الأول: الرفع من الفرص الاقتصادية المتاحة للشباب ومن نسب تشغيلهم		
1.1.1 المدرسة الاستدراكية والتربية غير النظامية بغض النظر عن التربية النظامية ونظام محو 2.1.1 خلايا للتوجيه المهني داخل المؤسسات التعليمية لربط بين مكونات المنظومة التربوية الوطنية وتلك التي قد يلجأ -أو تخرجهم-	3.1.1 - التعليمية لصالح الشباب المعرض للانقطاع عن الدراسة 4.1.1 ضمان ولوج متكافئ للدراسة لصالح الاطفال ذوي	1.1 دعم متابعة الشباب لدراساتهم وبناتهم لتصور مهني مستقبلي في سن مبكرة
1.2.1 إشراك القطاع الخاص في إصلاح المسار الدراسي للمتعلم لتكييف منظومات التربية والتكوين والتأهيل المهني مع حاجيات سوق 2.2.1) (3.2.1 إدراج فترات تدريب من أسبوعين إلى ثلاثة خلال المسار ومراكز التكوين التأهيلي على إجبارية المرور بفترة تدريب داخل المقاولات والمؤسسات العمومية والجماعات المحلية والجمعيات غير	4.2.1 وضع مرفق عام فعلي في إطار رؤية شمولية واستراتيجية في التوجيه والتسجيل، مع جعل الموجهين التربويين أكثر مهنية لمصاحبة التلاميذ لرسم مشروع مسار مهني) الحاجة المعبر عنها إلى القدرات التي توافق المخطط الوطني للتربية /أو قطاعات محددة وواعدة). 5.2.1 ليتها ونجاعتها، وملاءمة التكوينات مع الهوية الجغرافية الترابية 6.2.1 7.2.1 تطوير أكثر للتكوينات القصيرة المدة وجعل عروض	2.1 ملائمة اكساب الكفاءات مع متطلبات سوق الشغل
1.3.1 جعل الشباب المعوز في قلب المستفيدين من البرامج الخاصة بسوق الشغل، وذلك من خلال وضع آليات مواكبة اجتماعية للإدماج المهني) المتناب، عقود التلقين، عقود التخصص المهني) 2.3.1 إدخال وحدات التكوين في تقنيات البحث عن مل والتحضير للاختبارات الشفهية للتوظيف عند نهاية 3.3.1 تعميم التدابير الخاصة الرامية إلى تشجيع مشاركة الفتيات والنساء الشابات في البرامج الخاصة بسوق	4.3.1 والاجتماعية ترمي إلى خلق تجربة شغل عملية، والتنمية الذاتية وتنمية للمؤهلات المعيشية داخل المؤسسات التي لا تهدف إلى الربح، مقابل عوض مادي أدنى تغطية اجتماعية 5.3.1 ضع كتيب مبسط جامع لكل الفرص المتاحة في بوابة إلكترونية 6.3.1 واحترام البيئة والمهارات التدييرية، وتخصيص تحفيزات مادية (تخصيص منح، أجور أو شيكات (7.3.1 " " هدف تقوية المعرفة	3.1 تطوير البرامج التي تساعد على الانتقال من المدرسة إلى سوق الشغل.

<p>5.4.1 ، وحسب مقدراتها التنموية، والعروض العمومية والخاصة المتوفرة خدمة للشباب المقاول، مع تدابير خاصة بالشباب في) (المنتجات المحلية)</p> <p>6.4.1 تطوير وتعميم مراكز لاستقبال المقاولات المبتدئة التي يؤسسها خريجو معاهد التكوين المهني ومؤسسات التكوين الأخرى (صناعة تقليدية، فلاحية، السكنى والتعمير) والمنظومة التربوية</p> <p>7.4.1 تطوير المقتضيات التنظيمية المتعلقة بفترة التدريب التي تسبق التشغيل لصالح الشباب (5) تسهيل التوظيف المرن، إزالة اللبس القانوني الذي يلي التسريح، من</p> <p>8.4.1 الممنوحة الصغرى، ومن مقدم الخدمة إلى مقدم خدمة آخر، ...</p> <p>9.4.1 إدراج وحدات حول احترام البيئة والسلوك البيئي ضمن تدابير مصاحبة حاملي المشاريع</p>	<p>1.4.1 إدراج وحدات حول خلق المقاولات في منظومات التربية والتكوين والتأهيل لإشاعة ثقافة التشغيل الذاتي في صفوف الشباب وبث روح مبادرة الاستثمار الفردية فيهم</p> <p>2.4.1) (</p> <p>:</p> <p>-</p> <p>ب- ملين بمصالح القرب المخصصة لمصاحبة الشباب</p> <p>ج-</p> <p>خدمات الدعم التي يقدمها القطاع الخاص والمنظمات غير</p> <p>د-</p> <p>لتماشي وحاجيات الشباب من خلال تمويلات في إطار شراكة</p> <p>ح- وضع آليات دعم خاص للشباب المغربي المقيم بالخارج.</p> <p>3.4.1 صد وإحصاء وتصنيف الشباب العامل في القطاع غير المنظم، والاعتماد على التدابير التي تضعها الدولة من أجل تأهيل (جماعات مسلمات محلية، ومنظمات غير) ليضطلعوا بدور إخبار وتوجيه الشباب نحو هياكل الدعم المخصصة لهم</p> <p>4.4.2 اتخاذ تدابير تشجيعية للنساء المقاولات، خاصة في الوسطين شبه الحضري والقروي.</p>	
<p>3.5.1 خلق عقود الإدماج المهني) 3+، مع فترة : اختبار قابلة للتجديد وأخرى تستهدف الشباب الذي عاش مدة طويلة من العطالة.</p> <p>4.5.1 خلق المرصد من أجل التربية ورفع الذاتية، كما تم اقتراحه من طرف الكونفدرالية العامة لمقاولات</p>	<p>• خلق عقد أول عمل لمدة محدودة لصالح الحاصلين على) 6) 24 يفوق أو يساوي الحد الأدنى للأجور) • تنفيذ تدابير تشريعية تهدف إلى إدماج الأشخاص المعاقين في سوق الشغل</p>	

المحور 2: تطوير ولوج الشباب إلى الخدمات الأساسية وتحسين جودتها وتقليص الفوارق الجغرافية

<p>5.1.2 العمومي والخاص والشباب من خريجي مراكز ومؤسسات التكوين المهني والشباب الباحث عن العمل</p> <p>5.1.2 لتواصل بهدف تشجيع الشباب</p> <p>6.1.2 تحسين خدمات الاستقبال والخدمات الطبية وتوفير الأدوية ووسائل الوقاية لفائدة الشباب في مختلف المراكز الصحية</p> <p>7.1.2 القيام بدراسات دورية وبحوث... بهدف تقوية السلامة واليقظة الصحيين للشباب</p>	<p>1.1.2 توفير عروض خدمات صحية و طاقم طبي ومؤسسات التربية والتكوين من خلال تأهيل المرضين ووضعهم (حتى في العالم القروي)</p> <p>2.1.2 تلمعي داخل المجموعات الاجتماعية حول المخدرات والتدخين () وداخل مختلف</p> <p>3.1.2 () ليشمل الشباب غير المتدريس، خاصة المعوزين منهم وغير</p> <p>4.1.2 وضع مصالح استقبال واستماع وإعلام صحي لصالح وقدرات موظفي الصحة في مهن الإعلام والإرشاد.</p>	<p>1.1 تحسين الولوج إلى الخدمات الصحية</p>
<p>3.2.2 تطوير وتوسيع البرامج الاجتماعية الخاصة والقروض من الولوج إلى عروض السكن من خلال اتفاقيات مع القطاع الخاص مقابل الامتيازات التي تمنحها</p> <p>4.2.2 استهداف الشباب بشكل أكبر لتمكينه من الولوج للقروض العقارية على أساس حد أدنى للأجر</p>	<p>1.2.2 الطالب في المرحلة الثانوية لاستقبال وإيواء الشباب المع</p> <p>2.2.2 تقدم دعم مالي لمساعدة الشباب المعوز والطلبة الجامعيون والشباب الذي يتابع تكوينه في معاهد عليا للتكوين التقني على</p>	<p>2.2 ضمان الولوج العادل للإيواء المدرسي ابتداء من الطور الثانوي</p>

<p>5.3.2 بين مختلف الأقاليم والجهات من حيث المؤسسات ذات الصبغة . -</p> <p>6.3.2 تحديث محتويات الأنشطة من خلال خلق وتنفيذ البرامج التشاركية المتنوعة في الميادين التنشيطية- التربوية</p> <p>7.3.2 والاتصال على داخل جميع البنيات المخصصة لاستقبال الشباب</p> <p>4.3.2 الرفع الكمي والنوعي للعروض الثقافية التي تم الفتيات الشابات والشباب في وضعية إعاقة، مع وضع برامج سوسيو-تحتجيب لاحتياجاتهم.</p> <p>9.3.2 دعم جمعيات ومنظمات الشباب في ممارستها لأنشطتها التربوية والإجتماعية والرياضية والثقافية والترفيهية والبيئية</p> <p>10.3.2 دعم ومصاحبة الشباب الموهوبين والمبدعين والإسهام في</p>	<p>1.3.2 بالقرى، ودور الشباب، ودور الطالبة، ومراكز التعاون الوطني، ... وتقدم بعض فئات الشباب لمساهمات للولوج لهذه الخدمات</p> <p>2.3.2 تقوية قدرات الأطر التربوية وطاقمة البنيات والمراكز -تربوية لإشاعة ثقافة جودة عروض الخدمات التربوية</p> <p>3.3.2 المغربي المقيم بالخارج</p> <p>4.3.2 تشجيع وضع آليات تقاسم مهام تدبير دور ومراكز</p>	<p>3.2 إعادة تأهيل البنيات السوسيو-ثقافية وتسهيل الولوج إلى خدماتها</p>
<p>4.4.2 أحداث يوم وطني " " المواهب الشابة في مختلف مجالات الألوان الفنية والأجناس الثقافية.</p> <p>5.4.2 -ثقافي وجامعي بين الشباب وأقرانهم من دول أخرى، خاصة الشباب المعوز منهم، والفتيات والشباب في وضعية إعاقة.</p> <p>6.4.2 تشجيع إدماج الشباب ذوو الإعاقة الحركية النسبية في مؤسسات الشباب مع الحرص على تبني وصقل مواهبهم الفنية</p> <p>7.4.2 تشجيع ولوج الشباب من ذوي الإعاقة الحركية النسبية في كل المرافق العامة والنقل ومراكز الترفيه</p> <p>8.4.2 القيام بحملات إخبارية وتواصلية من اج</p>	<p>1.4.2 " " التي تحول لحاملها الإستفادة من خدمات النقل العمومي والمراكز الثقافية والخزانات ودور السينما والمتاحف والأنشطة الثقافية والرياضية والترفيهية بأئمنة تفضيلية</p> <p>2.4.2 الموجهة لفئة الشباب، بما فيهم الشابات والشباب في وضعية إعاقة</p> <p>3.4.2 وضع أنظمة تحفيزية لتشجيع سياحة الهوية لدى الشباب المغربي المقيم بالخارج. الشباب المغربي المقيم بالخارج عاطفيا ببلده.</p>	<p>4.2 منح الشباب امتيازات تفضيلية للحصول / الولوج للخدمات الأساسية والنقل والسياحة والثقافة</p>
<p>4.5.2 وضع بنيات لدعم وإعادة تأهيل الشباب في وضعية صعبة (أطفال الشوارع، الأحداث والشباب في مراكز الاعتقال، الشباب (...)</p> <p>5.5.2 وضع برامج محاربة الجريمة والجنوح واستهلاك المخدرات، والعنف، والدعارة في صفوف الشباب، مع الحرص على إنزال تي تفتضيها طبيعة الفعل الجرمي أو السلوك الجانح</p> <p>6.5.2 تحسيس وإعلام الشباب بمخاطر ظاهرة الهجرة السرية</p>	<p>1.5.2 السلوكيات الطائشة المحفوفة بالمخاطر التي تصدر محليا عن الشباب</p> <p>2.5.2 تكتيف برامج محاربة الأمية في صفوف الشباب</p> <p>3.5.2 توجيه حملات توعوية وإعلامية موجهة للشباب للتحسيس بمخاطر الطريق واحترام قانون السير</p>	<p>5.2 العمومية الهادفة إلى تقليص السلوكيات</p>

المحور 3: تشجيع المشاركة الفاعلة للشباب في الحياة الاجتماعية والمدنية وفي صناعة القرار.

<p>5.1.3 وضع مقتضيات تحض على التضامن بين الأجيال لتقدم /أو الآباء المقعدين أو في وضعية إعاقة...</p> <p>6.1.3 الترويج لثقافة نبذ ومحاربة العنف ضد النساء، خ الصغيرات منهن في أوساط الشباب</p> <p>7.1.3</p>	<p>1.1.3 للتسامح حماية للشباب من أي استغلال أو انزلاق يُسيء للهوية المغربية وخصوصياتها</p> <p>2.1.3 إطلاق حملات تواصل وتحسيس لتحذير البنات الصغيرات من مخاطر الزواج المبكر</p> <p>3.1.3 وضع آليات متنوعة لتأهيل الشبابات في مجال التخطيط</p> <p>4.1.3 قدرات الفضاة وأعوانهم في ميدان زواج القاصرات</p>	<p>1.1 تشجيع قيم المواطنة والانتماء لدى الشباب</p>
<p>6.2.3 النهوض بالمشاركة الشبابية في جمعيات الآباء والجمعيات الطلابية بالمؤسسات التربوية</p> <p>3.2.3 (الإنترنت، وسائل التواصل لتيسير تبادل وتقاسم الإخبار بين الهياكل الشبابية</p> <p>4.2.3</p>	<p>1.2.3 " " التطوع وتقوية وتطوير مشاركة الشباب في الحياة المحلية</p> <p>2.2.3</p> <p>3.2.3</p>	<p>2.3 تقوية المشاركة الجموعية المواطنة للشباب</p>
<p>3.3.3 الإرشاد والتكوين بالنظير، والحري على نصح جمعيات الفتيات</p> <p>4.3.3 وضع جهاز للتنسيق على المستوى المحلي حتى تُفيد جمعيات الشباب من برامج دعم القدرات الجموعية التي تطلقها مختلف الوكالات، ومن ا</p> <p>5.3.3 دعم جمعيات النهوض بالأنشطة المواطنة التي تستهدف الفتيات والنساء الشاببات والشباب في وضعية إعاقة</p> <p>6.3.3 دعم الجمعيات العاملة في مجال التبادل الدولي وتقاسم</p> <p>7.3.3 إدراج البعد البيئي في كل تدابير تقوية القدرات</p>	<p>1.3.3</p> <p>2.3.3 بالتراب الوطني وجمعيات الشباب المغاربة المقيمين بالخارج، خاصة بالنسبة للجمعيات التي تنشط في</p>	<p>3.3 تقوية الكفاءات الجموعية للشباب</p>

<p>4.4.3 وضع برامج لتكوين وإخبار الشباب بخصوص طرق المخرائط في السياسات الوطنية والمحلية التي تُهمهم</p> <p>5.4.3 التعجيل بالنص في الميثاق الجماعي على لجنة من أجل تكافؤ الفرص وفق مقارنة النوع لتعزيز إسهام الشباب في الحكامة</p>	<p>1.4.3 تعزيز ودعم خلق مجالس محلية وإقليمية وجهوية وكذا لجان تمثيلية للشباب المغربي المقيم بالخارج من أجل تمثيلهم ديمقراطيا بالمجلس</p> <p>2.4.3 دعم إحداث المنتدى الوطني للجمعيات غير الحكومية المهتمة بالشباب، بما فيها الشباب المغربي المقيم بالخارج، ومأسسة آليات التشاور الرسمي وغير الرسمي مع فاعلي الحقل السياسي الوطني.</p> <p>3.4.4 وضع آليات إشراك الهياكل الشبابية في تدقيق السياسات التي تهم وتهم الشباب المغربي المقيم بالخارج.</p>	<p>4.3 إشراك الشباب في صنع القرارات التي تتخذ في إطار السياسات العمومية بشأنه وفي الحكامة المحلية</p>
<p>3.5.3 إدراج المقاربة التشاركية في المسارات الدراسية والتربوية.</p> <p>4.5.3</p> <p>5.5.3 تفعيل مختلف آليات المشاركة الفعالة للشباب في الحياة السياسية للبلد في احترام تام للمناصفة</p> <p>6.5.3 تفعيل فصول الميثاق الجماعي حول لجان المساواة وتكافؤ</p>	<p>1.5.3 دعم الحملات التحسيسية والإخبارية التي تدعو الشباب ذكورا وإناثا إلى المشاركة السياسية</p> <p>2.5.3 تعاليات المجتمع المدني ووسائل الإعلام على الإسهام من جهتها في تحسيس الشباب برهانات المشاركة السياسية</p>	<p>5.3 تشجيع المشاركة السياسية للشباب</p>

المحور 4: تعزيز احترام حقوق الإنسان

<p>4.1.4 مشاكلهم ذات الأولوية مع المنظمات التي تشجع ثقافة حقوق</p> <p>5.1.4 تنظيم منتديات للحوار الشبابي حول حقوق الإنسان في</p> <p>6.1.4 وضع برامج تأهيل خاصة في ميدان حقوق الإنسان لأعضاء البرلمان وللعاملين في سلك القضاء والسلطات الأمنية</p> <p>7.1.4</p>	<p>1.1.4 إدراج المقاربة الحقوقية الخاصة بحقوق الإنسان في مسار سيرة الشباب</p> <p>2.1.4 النص على إجبارية الإلمام بأبجديات حقوق الإنسان كشرط لولوج بعض المناصب ذات الصلة بالشباب (المؤطرين، وبعض مستخدمي الجهات التي تقدم خدمات القرب)</p> <p>3.1.4 سن تدابير لحماية حقوق الإنسان، خاصة الشق المتعلق منها بالحقوق الثقافية واللغوية للجيلين الأول والثاني من المغاربة</p>	<p>1.4 تشجيع التعريف بحقوق الإنسان</p>
<p>3.2.4 ووضع أرضية وثائقية وتوثيقية يمكن الإطلاع عليها عبر الانترنت</p> <p>4.2.4 جهود المنظمات غير الحكومية لحماية حقوق</p>	<p>1.2.4 سن قانون يحمي حق الشباب في التعبير الحر في وسائل والاتصال، في احترام تام للمعاهدات الدولية ذات الصلة</p> <p>2.2.4 تسهيل ودعم الولوج إلى المحاكم لفائدة الفتيات والشباب في وضعية إعاقة للتعبير لتبليغ جميع أشكال التعسف والتمييز.</p>	<p>2.4 وضع إطار قانوني ومؤسسي لحماية حرية التعبير واستتكار انتهاكات حقوق الإنسان</p>

المحور 5: تقوية المقتضيات المؤسسية المتعلقة بالتواصل والإعلام والتقييم والحكامة

1.5 خلق وسائط جديدة للتواصل والإعلام

<p>3.1.5 إخبار على المستوى الترابي جامع للبيانات الخاصة بكل بنيات التكوين والبحث وولوج العمل، على أن يتم توزيعه في كل نقاط الاستقبال بمبادرة من الوزارات المعنية (التشغيل، التكوين المهني، التربية الوطنية، التعليم العالي، الشباب،</p>	<p>1.1.5 وضع استراتيجية تواصلية حول الاستراتيجية المندمجة للشباب عن طريق تنظيم حملة لاستبدال سلم الأولويات القطاعية القائم، والبحث عن الخراط باقي صناعات القرار في الاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب وتعبئة موارد جديدة</p>	
<p>4.1.5 وتنظيم عروض الإعلام عبر الإنترنت والمواقع الاجتماعية لإعطاء الشباب رؤية شاملة عن الإعلام من خلال عمل تشاوري مع كل المتدخلين وضمان انسجام بين مختلف المواقع</p>	<p>2.1.5 تنظيم قوافل للإخبار والتوجيه لصالح المواقع المهمشة (الأحياء الهامشية، العالم القروي، المناطق شبه الحضرية)</p>	
<p>5.1.5</p>	<p>1.5 إعادة التفكير في أنماط استقبال الشباب والتواصل معهم</p>	
<p>6.1.5 لإخبار الشباب حول الموضوعات التي تخصهم في إطار برامج</p>	<p>1.2.5 خلق مرفق وطني عمومي لاستقبال وإخبار وتوجيه الشباب، يعهد إليه بتحديد المحاور الكبرى للتوجيه والاضطلاع بمهام التنشيط وعقد شراكات مع مجموع الفاعلين التربويين</p>	
<p>3.2.5 تبسيط وتوضيح مقروئية الخدمات المقدمة للشباب في (التربية الوطنية، المرفق العمومي للتشغيل، خلق (النتائج التي يمكن أن ينتظرونها</p>	<p>2.2.5</p>	
<p>4.2.5 تبادل مجموع المعلومات التي يتوفر عليها مهنيو الاستقبال والإعلام والتوجيه، مع إيلاء عناية خاصة إلى تجميع مجمل مصادر الخبر المتوفرة للتوفر بذلك على مع</p>		

<p>5.3.5 - قطاعية تجمع قطاعي التربية والتكوين</p> <p>6.3.5 توحيد سياسات التكوين والإدماج على المستويين الوطني والتراي وبلورة أهداف المشتركة ضمانا لانسجام أفضل خاصة فيما</p> <p>7.3.5 دعم الخراط القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمنتخبين لحظة وضع سياسات في صالح الشباب</p> <p>8.3.5 على تحديد توسيع هياكل المشاركة في جميع القطاعات، وكذا السهر على مشاركة الشباب في الاستراتيجيات والتدابير المدافعة إلى أجرة السياسات المتعلقة بهم</p>	<p>1.3.5 / السياسة المتبعة حول الشباب، ضمانا لاندماج فعال لهذه السياسة في النسق السياسي الوطني.</p> <p>2.3.5 تشجيع المقاربة التنموية الترابية التشاروية الأولويات، وتنسيق ترشيد الوسائل والموارد والتدابير التي تم اتخاذها ترايا لصالح الشباب.</p> <p>3.3.5 تحديد وتوضيح المسؤوليات والصلاحيات بين مختلف المتدخلين في قطاع الشباب.</p> <p>4.3.5 تطوير الترسنة القانونية وإحداث إطار قانوني ومؤسسي لتأطير أنشطة ومبادرات ا) الشباب المغربي المقيم بالخارج).</p>	<p>3.5 تشجيع التنسيق وتناغم التدخلات لصالح الشباب</p>
<p>4.4.5 تحسين توفير فرص الولوج إلى المعطيات الإحصائية الخاصة</p> <p>5.4.5 في ذلك تتبع أدائهم المهني داخل سوق الشغل وولوجهم للفرص السوسيو اقتصادية ومشاركتهم في الحياة العملية، وكذا باقي الموضوعات ذات الأولوية التي تسمح لهم بالإدلاء باقتراحاتهم الرامية إلى المساعدة على</p> <p>6.4.5 إدخال سياسات واستراتيجيات قطاعية في جميع مراحل تنفيذ السياسة، وإدخال أهداف تحوز شرط الوضوح ومؤشرات دقيقة على مستوى الاستراتيجيات القطاعية.</p> <p>7.4.5 تطوير مؤشرات تقييم الاستراتيجيات الوطنية للتنمية واستراتيجيات تقليص الفقر، من أجل إدخال</p>	<p>1.4.5 إدخال وحدة خاصة بالشباب في البحوث الوطنية الدورية، ونشر نتائج البحث حتى يتسنى للجميع الاطلاع عليها في مظاهرها حتى يسهل على المؤسسات الجامعية والباحثين تناولها بالدرس والتحليل.</p> <p>2.4.5 إنتاج إصدارات تُعنى بجميع المناحي التي تخص الشباب المغربي المقيم بالخارج، والقيام بدراسات علمية وإحصائية لل مغربي المقيم بالخارج لتحسين ظروف عيشه.</p> <p>3.4.5) أطفال الشوارع، الأحداث الجانحون، استهلاك المخدرات، المصابون (...).</p>	<p>4.5 تطوير قاعدة بيانات حول الشباب وتقوية أدوات الحكامة</p>
	<p>1.5.5 وضع آليات لتقييم وقع تنفيذ وتوسيع البرامج العمومية الخاصة بالشباب على المستوى الوطني والتراي.</p> <p>2.5.5 ضمان مشاركة الفاعلين في تتبع تدابير الاستراتيجية الوطنية للشباب وتقييمها بشكل تفاعلي على الموقع الانترنت</p>	<p>5.5 تحسين أدوات تتبع وتقييم السياسات والبرامج الخاصة بالشباب</p>

